



# الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2016



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية - ملف البحث الراجع

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١٦ الموافق ربيع الأول ١٤٣٨ هجري

العدد: السادس

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد -  
بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P. o. Box: 24 / 47

e. mail: dirasat@dirasat.net

http: www. dirasat. net

## فهرس المحتويات

- 5 ..... ثقافة الفكر الاستراتيجي وراء الاتجاهات الحديثة لروسيا في الحرب
- 21 ..... تدهور الديمقراطية: كيف تستطيع واشنطن أن تغير الموجة؟
- 29 ..... ماذا حدث للديمقراطية؟
- 14 ..... الدور العالمي الجديد لألمانيا: برلين تتقدم
- 49 ..... الانتخابات الأميركية ٢٠١٦ - القضايا الدولية
- 53 ..... العالم ما قبل الحرب العالمية الثانية يعاود الظهور



## ثقافة الفكر الاستراتيجي

### وراء الاتجاهات الحديثة لروسيا في الحرب<sup>(1)</sup>

ستيفن آر. كوفيتون، ثقافة الفكر الاستراتيجي وراء الاتجاهات الحديثة لروسيا في الحرب،  
مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية، تشرين الأول: ٢٠١٦

#### مقدمة

التقيت في أيلول من العام ١٩٩١ مع جنرال روسي في مينسك خلال ندوة حول الإصلاح العسكري . وقد جرت مناقشاتنا على خلفية محاولة الانقلاب التي جرت في موسكو ونتائج انهيار الاتحاد السوفياتي . وفي الوقت نفسه كان الرئيس الروسي بوريس يلتسين ينوي تغيير إستراتيجية الأمن القومي الروسي والعقيدة العسكرية وينوي أيضا تغيير النظام العسكري الذي وضع مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠ .

وكان حاضرا في تلك الجلسة جنرال روسي واستمع إلى المناقشات حول مفاهيم الأمن الدفاعي والأمن الوقائي وفي نهاية المؤتمر تقدم مني وسألني « هل يفهم الناس في الغرب أن روسيا لديها جيو استراتيجية فريدة من نوعها بعكس أي دولة أخرى في العالم؟ وهل يفهم الناس في الغرب كيف يدافع العالم عن نفسه ويبنى عقيدته وإستراتيجيته؟ ببساطة لن ينجح هذا الأمر في روسيا . ويعكس سؤاله في العام ١٩٩١ الركائز الأساسية للفكر العسكري الاستراتيجي الروسي.

في الحرب الباردة، لعبت ثقافة الفكر الاستراتيجي العسكري الروسي دورا أساسيا في النظام السوفياتي، وفي تشكيل هيكل القوات المسلحة السوفياتية، وفي نوع العمليات الإستراتيجية التي ستجري في الحرب، وأيضا في النظام العسكري المصمم لتلبية متطلبات تلك الإستراتيجية الفريدة من نوعها وفقا للقيادة السياسية السوفياتية في السلم والحرب.

١- ترجمة آمنة رزق - ملف البحث الراجع

1-Stephen R.Covington -The Culture of Strategic Thought Behind Russia's Modern Approaches to Warfare -Belfer center for science and international affairs - paper : October 2016

وبعد سنوات من التهميش عادت الثقافة الإستراتيجية العسكرية الروسية للعب دور مؤثر في النظام السياسي الروسي .

### – الأركان الأربعة للثقافة الإستراتيجية الروسية

لدى الثقافة الإستراتيجية الروسية مجموعة من الافتراضات والقيم الأساسية التي تحرك وتحدد الأهداف والتفاعلات والقدرات والهيكلية وتحرك أخيرا السلوك، هذه الافتراضات والقيم الأساسية تشكل كل المفاهيم العسكرية ، وتؤسس وسيلة فريدة من نوعها لقياس مدى قوة الأمن العسكري الروسي ، أو لإلام يحتاج هذا الأمن أو ماذا يريد أن يحقق .

إن القيادة العسكرية الروسية واعية جدا لثقافتها وفكرها الاستراتيجي ، ولدى الجيش الروسي بمجمله فهم مشترك لكيفية بناء هذه الثقافة الإستراتيجية ، وهذا هو دور هيئة الأركان العامة بصفتها « عقل الجيش » . وقد عمدت هيئة الأركان العامة والأكاديميات الأخرى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الثقافة الإستراتيجية في فكر الضباط، فقامت بصقل هذه الثقافة وتعزيزها في كل المجالات تقريبا من التفكير والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات. وقد وصلت الثقافة الإستراتيجية العسكرية الروسية إلى عمق الأجهزة الأمنية والوزارات الحكومية الأخرى لكي تسهل إدارة البلد في الحرب ، ولا يوجد أية معادلة غربية موازية للثقافة الإستراتيجية الروسية ، ويجب عدم الخلط هنا بين خدمة الثقافة الغربية وبين الفكر الاستراتيجي للثقافة الروسية .

لا يستطيع القادة العسكريون الغربيون وبكل بساطة تحقيق دور مؤثر في اتخاذ القرارات أو في الهيمنة على العملية السياسية الداخلية لتحديد الأولويات الاقتصادية لروسيا كما يمكن لوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة فعله في عهد الرئيس الحالي فلاديمير بوتين . والسؤال المطروح هنا كيف تستطيع أمة تنظم نفسها للحرب من تشكيل نظام واحد يتنافس وجها لوجه مع نظام خصمه. في الوقت الذي يذهب فيه النصر إلى النظام العسكري المتفوق . هنا يتوافق النظام العسكري مع فكره عن الحرب وخاصة مع أهداف القادة العسكريين الإستراتيجية، ومع فن العمليات في الحرب، وكيفية إدارة الأزمات في فترة ما قبل الحرب.

لقد صُمم النظام العسكري الروسي من اجل إبراز نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف بحيث يمكن تسخير كل مفتاح لتوليد القوة القتالية. الثقافة الإستراتيجية هي الغراء لهذا النظام العسكري ككل .

هناك أربع فرضيات أساسية تشكل دعائم الثقافة الإستراتيجية الروسية: يتطلب التفرد الروسي مقاربات عسكرية لتعزيز الفرصة واغتنامها ، كما يتطلب الضعف الاستراتيجي تدابير مكافحة العدوان المفاجئ التي

ينظر إليها في روسيا على أنها غير دفاعية . والذهاب إلى الحرب مع روسيا يعني الذهاب إلى الحرب مع كل روسيا ومع الحسم منذ المرحلة الأولى من الحرب.

يعكس كل ركن من الأركان الأربعة بشكل واضح التفكير العسكري الروسي الحالي في الحرب، كما يعزّز كل ركن الأركان الأخرى. وقد تم تصميم النظام العسكري الروسي اليوم مع ترتيباته الهشة والهيكل الإداري العسكري المناطقي وأوامر العمليات الإستراتيجية الإقليمية والسيطرة على مستوى الدولة خلال التعبئة والإجراءات اللوجستية والنقل وأيضا مع قيادة وطنية مركزية للقوات المسلحة ومركز التحكم في روسيا - بطريقة تتمسك بالعناصر التقليدية للثقافة الإستراتيجية الروسية، وتبتعد بشكل حاد عن العقيدة والتدريب والإستراتيجية الغربية .

### - التفاوت في الثقافة - والتفاوت في الإستراتيجية والتموضع والتدريب

تهدف أفكار الرئيس فلاديمير بوتين العسكرية المنحرفة إلى الوقوف وجها لوجه مع نظام الأمن الأوروبي بحيث يشكل هذا الأمر بحد ذاته تحديا مهما للغرب لإدارة وتنظيم نظامهم الأمني . وفي الوقت نفسه تختلف الافتراضات والقيم الأساسية للثقافة الإستراتيجية الروسية لرئاسة الأركان والجيش الروسي كثيرا عن القيم والافتراضات الغربية.

إن الثقافة الإستراتيجية هي أيضا الغراء للطريقة التي تدير فيها موسكو طيف أزمات الصراع والسلم في الجيش الروسي. وفي مقارنة مع الغرب، نجد أن النهج الاستراتيجي لروسيا في المجال العسكري هو إنتاج وضع نووي وتقليدي في وقت السلم . وفي الأزمات يمكن لافتراضات القيم الروسية المختلفة أن تنتج أسلوبا وسلوكا لإدارة الأزمات مختلفا تماما عن الأسلوب المتبع في الدول الغربية. ومن الممكن لهذا النهج الروسي المختلف في إدارة الأزمات أن يتشكل من إلغاء استراتيجيات الحرب المختلفة ، ومن المحتمل أن يصطدم مع النهج الغربي منذ بداية الأزمة وخلالها أيضا .

خلال الأزمة يمكن للثقافة الإستراتيجية الروسية أن تنتج مناهج تختلف كثيرا عن المناهج التي تتبعها الدول الغربية في الحرب، وتختلف كذلك عن الأهداف الأولية والنهائية في الحرب وأيضا عن كيفية إنهاء الحرب.

سوف تؤثر الركائز التقليدية للثقافة الإستراتيجية الروسية وبشكل جماعي على كيفية تطوير الجيش الروسي وعلى وضعه العسكري والاستراتيجي ، وسوف يكون لهذه الركائز تأثير عميق على مستقبل الأمن العسكري الأوروبي في المستقبل، وسوف تؤثر أيضا على توازن هذا الأمن حتى مع غياب النوايا الروسية ومع غياب مصلحتها في الحرب مع جيرانها أو في الحرب ضد الدول الغربية .



## 1- تفرد الإستراتيجية- إستراتيجية روسيا الوطنية في الهجوم المهجين - الرجال الخضر الصغار- الدبابات الخضر الكبيرة- الصواريخ الخضر الكبيرة

ترى نقطة الانطلاق للثقافة الإستراتيجية الروسية أن الموقع الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي لروسيا فريد من نوعه، وبالتالي يجب أن تكون الحلول العسكرية الدفاعية الروسية فريدة هي أيضا. ويتطلب التفرد الاستراتيجي أن تتخذ روسيا نهجا فريدا ومحبوكا لأمنها مختلفا تماما عن النهج الذي يتبعه جيرانها ومنافسوها - نهجا يدفع القوة الروسية ويستغل نقاط ضعف الآخرين. وتتناقض الصيغة الروسية من التفرد تناقضا بينا مع فكرة الولايات المتحدة على الاستثناء.

من وجهة النظر الروسية يعني التفرد الاستراتيجي أن النماذج الدفاعية الغربية وغيرها من النماذج لن تعمل لصالح روسيا ولكنها ستجعل روسيا ضعيفة وهشة . وفي رفضهم لبعض الأفكار والنماذج والممارسات يتبنى الروس سياستهم الفريدة من نوعها في جو من التفوق، ويرافق هذه السياسة أحيانا اتهام مغلوط في الرفض الفعلي للمناهج الأخرى.

ومن ناحية أخرى يقيس هذا النهج الروسي من خلال عملية حسابية نقاط الضعف والقيود للتفرد الروسي كما يقيّم القدرات ونقاط القوة لهذا التفرد. وتتوافق الطريقة الفريدة لروسيا في الحرب مع هذه الحقائق. وينتج هذا التوافق نهجا استراتيجيا فريدا للدفاع يؤدي إلى رجوع روسيا في بعض الأحيان إلى « النهج اللامتثال ». ولا يستثمر الروس في وسائل « الحرب اللامتثال » من أجل هذه الحرب، إنما يستثمرون بالإجمال في أمنهم المناسب للوضع الاستراتيجي الأمني الذي يواجهونه والذي يعتمد على ماذا يمكن لبلدهم أن ينتج أو كيف يمكنه تطوير دفاعاته. استخدمت الأصالة الإستراتيجية الروسية لرفض نماذج الإصلاح العسكرية الغربية على مدى العقدين الماضيين، وساهمت هذه الإصلاحات في خلق المزيد من التماثل بين النماذج الدفاعية الروسية والنماذج الدفاعية الغربية. وصُنعت المحاولات الداخلية السياسية أيضا لإصلاح الجيش الروسي في الفترة الأولى من عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسين .

وقد رُفضت محاولات حلف الناتو ومحاولات العديد من الدول الغربية للمساعدة في الإصلاحات الروسية العسكرية على مدى عقدين من قبل الطبقة الوقائية البيروقراطية في وزارة الخارجية الروسية ووزارة الدفاع والقيادة العامة .

## أ- النهج الاستراتيجي الفريد للحرب الهجينة

إن نهج روسيا في الحرب الهجينة هو مثال ممتاز لمناهج التفرد في القيادة الروسية الإستراتيجية والتي تختلف عن الممارسة الغربية مثل «العمليات خارج المنطقة» أو «العمليات في المسافة الإستراتيجية» في العراق وليبيا وأفغانستان.

والشائع في الغرب اعتماد مصطلح « الحرب الهجينة » وهو مرادف للحرب الغامضة . إن الانتباه الغربي إلى قدرة روسيا على توظيف قوات خاصة أو ( الرجال الخضر الصغار ) ، واستخدام حرب المعلومات والهجمات السيبرية والتخريب السياسي والضغط الاقتصادي أمور مبررة . ومع ذلك فإن الانتباه إلى البعد الروسي في الحرب الغامضة يخفي حقيقة أن الروس يشنون حربا هجينة فريدة . والحرب الهجينة الروسية هي شكل واحد من الحرب التي تربط بين معاني الحرب الغامضة أو الحرب المنسوبة والحرب غير الغامضة أي الحرب التقليدية والنوية . وتتوحد مصادر هاتين القوتين - الغامضة وغير الغامضة - وتعمل في وقت واحد وفقا لإستراتيجية واحدة لتحقيق مجموعة واحدة من الأهداف في عملية عسكرية هجينة . وفي الواقع لا يتطلب النهج الروسي الفعلي في عملية عسكرية هجينة استخدام «الرجال الخضر الصغار» إنما يتطلب استخدام الدبابات الخضر الكبيرة وحتى الصواريخ النووية الخضر الكبيرة .

على مدى العقدين الأولين من فترة ما بعد الحرب الباردة، أجرت موسكو أعمالا غامضة ضد جيرانها وضد دول أخرى. ولدى الجيش الروسي احترام كبير لقوة الهجمات السيبرية ، مع الاعتراف بأن توظيف هذه الوسائل الغامضة يمكن أن يصدّم أو يصعق الخصم في بداية الحملة العسكرية ، ويمكن أن يزعزع الاستقرار في أرض المعركة ، كما يمكن أيضا تحقيق نتائج أولية تساهم في تضليل وإضعاف الخصم .

من وجهة النظر الروسية اليوم ثمة ترابط بين النشاطات التقليدية والنوية لاستخدام وسائل غامضة في الحرب . وخير مثال على ذلك الحملة العسكرية الروسية التي شنت مرتين على أوكرانيا. من وجهة النظر الروسية أيضا يمكن للقوات التقليدية أن تهزم القدرات التقليدية للخصم أو يمكنها أن تهدد بهزيمة هذه القدرات ، ويمكنها أيضا السيطرة على الأفضلية الإستراتيجية للخصم وما يعتبر عنصرا حاسما للحملة الروسية الهجينة المتكاملة.

بهذا المعنى تمثل القوة التقليدية النووية الروسية نهج ضغط وحماية ، مما يعظّم تأثير حملة روسيا الغامضة ضد أوكرانيا. من منظور التفرد الاستراتيجي الروسي، يستند نهج الحرب الهجينة على افتراض لا جدال فيه للجيش الروسي نظرا لحقيقة تظهر أن حملة روسيا الغامضة ضد أوكرانيا المتاخمة للحدود الروسية أتاحت لروسيا إمكانية قيام عملية عسكرية كبيرة لمكافحة الإجراءات التي تتخذ من قبل كييف. في الواقع لا تثني المواقف التقليدية والنوية الروسية خصوم روسيا عن المباشرة في الحرب الهجينة الإقليمية

فقط ، لكنها تعكس التفكير التقليدي والنووي الطارئ (المحتمل) لبوتين وهذا ما ذكره في مقابلة صحفية عام ٢٠١٥ .

يعتقد الجيش الروسي أن العمليات العسكرية المحتملة، مهما بُدّت، يجب أن تستعد دوماً للتصعيد مع الأمم الأخرى. من هنا، تموضعت القوات الروسية ، وأعدت الحالات الطارئة سلفاً ، وفي الوقت الذي تبدأ فيه أوزار الحرب تتكشف يتم تحضير الجيش الروسي قبل يوم واحد من الصراع لمجموعة من الطرق المحتملة للحرب ، ويمكن لخيارات الحرب الروسية تلك أن تتطور، بما في ذلك اللجوء إلى الخيارات النووية .

تمت معرفة الحرب الروسية الهجينة من خلال الخبرة العسكرية الغربية، إلا أن هذا النهج الغربي مختلف عن الحرب الهجينة الروسية ، فهذا النهج يعتمد على القدرات والظروف الوطنية المختلفة – ويعتبر نهجا استراتيجيا فريدا يمكن وصفه بأنه هجوم استراتيجي وطني هجين .

يتطور الفكر العسكري الروسي باستمرار، وقد تطوّر حتى من الناحية النظرية والعملية قبل عامين في

أوكرانيا. وقدّم رئيس هيئة الأركان العامة فاليري غيراسيموف في مقاله في آذار عام ٢٠١٦ توضيحات عن الفهم الروسي للحرب الهجينة ، وهذه الرؤية اليوم عبارة عن عملية إستراتيجية واحدة أو عدة عمليات إستراتيجية تشمل في الواقع مجموعة كاملة من الوسائل والأسلحة المتاحة من حرب المعلومات إلى أسلحة الحرب الفضائية .

يتضمن الهجوم الوطني الاستراتيجي الهجين أيضا إعادة تعريف للمسارح الجغرافية للعملية العسكرية أو لتوجهات الإستراتيجية للعملية العسكرية لتصبح مسارح فضاء جوي – أرضي ، بحيث يتطلب هذا الهجوم عملا منسقا ومهيمنًا في جميع المجالات في الحملة العسكرية .

يشعر المخططون الإستراتيجيون الروس بالفخر من التخطيط العسكري المتعدّد المتغيرات على المستوى التشغيلي والاستراتيجي . ويتم فحص معظم النماذج المتعددة والمتغيرة للهجوم الوطني الاستراتيجي الهجين من قبل هيئة الأركان العامة الروسية وما يرتبط بها من معاهد ونماذج تعكس وصف رئيس هيئة الأركان العامة غيراسيموف للحرب الهجينة الحديثة .

هذا المفهوم الروسي المتطور والمستمر للحرب الهجينة هو مثال حديث عن التفرد الإستراتيجي في الثقافة الروسية وينتج نهجا غير متماثل للحرب التي تتعد عن المفاهيم والممارسات الغربية .

## 2 - الضعف الاستراتيجي وتوقع عنصر المفاجأة

هناك ازدواجية صادمة في الثقافة الإستراتيجية الروسية حول الحرب تتمثل في السعي إلى ميزة إستراتيجية واستغلال الفرصة العسكرية والسياسية التي تتعايش جنباً إلى جنب مع تصورات الضعف الاستراتيجي والمخاوف المفاجأة . في هذا السياق الازدواجي يحفز التفرد الاستراتيجي الروسي الجيش الروسي للبحث عن عمل انتهازي للقوات المسلحة مع شعور قوي وحاسم من التفوق والهدف الحاسم .

وفي الوقت نفسه، تنطوي الإستراتيجية العسكرية على رؤية مفادها أن روسيا ضعيفة استراتيجياً وهي عرضة للمفاجأة وغير محصنة كلياً ، على الأقل في المفهوم الغربي التقليدي لمقاربة الموقف الدفاعي .

وفقاً لذلك، يتطلب الهجوم الاستراتيجي إجراءات دفاعية، ويعتمد الدفاع الاستراتيجي الفعال على العمليات الهجومية، وعلاوة على ذلك فإن المفهوم السائد في الفكر الاستراتيجي الروسي يرى أن أي تمييز بين

القدرات الدفاعية والهجومية أصبح غير واضح بشكل عام بسبب خطورة وتنظيم و جهوزية أنظمة التسليح الحديثة ، ذلك أن الحروب مع الجيران وحتى الحروب مع الدول البعيدة جغرافياً من وجهة النظر الروسية يمكن أن تورط إما أخرى أو حلفاء آخرين.

يجب على المخططين الاستراتيجيين الروس أن ينظروا إلى الفاعلين المحتملين، ويجب أن يخططوا أيضاً لإجراءات دفاعية مناسبة لحماية التحركات الهجومية ، فضلاً عن القيام بأعمال هجومية مناسبة لحماية التحركات الدفاعية في مختلف المستويات وعلى مسافات مختلفة من الأراضي الروسية.

وعلى وجه الخصوص، تعتبر إستراتيجية القيادة والسيطرة وخفة الحركة الإستراتيجية والعمليات العسكرية المفاجئة خصائص لأنواع هجومية من الأعمال، وهذه الأعمال محورية للحد من مفهوم الضعف الاستراتيجي.

يركز التقليد الروسي المعروف على الحرب الاستباقية . من هنا نجد أن هيمنة التصعيد وعنصر المفاجأة (الفجائية والخذاع)، والصدمة وقوة الضربة وسرعة العمل كلها ملامح كلاسيكية للعمليات الروسية العسكرية. وتساهم هذه الميزات في كسب ميزة إستراتيجية، ينظر إليها أيضاً على أنها تدابير لازمة لمكافحة الضعف الاستراتيجي المحسوس في بداية الصراع العسكري وخلالها وأيضاً عند نهاية هذا الصراع.

ومن وجهة نظر المخططين الاستراتيجيين الروس لا يوجد أي تناقض بين هذا التفسير الوقائي لمكافحة عنصر المفاجأة المرتقبة مع المفاجأة واتخاذ موقف دفاعي . من هنا، تستعد مجمل القوات المسلحة ونظامها العسكري الداعم لعمل سريع ومبكر في الأزمات أو الصراع أو في الحرب لاستباق قدرة الخصم على مفاجأتهم بمستويات وبطرق متعددة .

## أ- إستراتيجية القيادة والسيطرة والتنقل

إستراتيجية القيادة والسيطرة (C2) هي أمور أساسية بهدف استباق عنصر المفاجأة المتوقعة. تتميز الإستراتيجية الروسية في القيادة والسيطرة باتساع نطاق التفاعل بين الوزارات في موسكو وجميع أنحاء البلاد.

وقد أنشأت روسيا لهذه الغاية مركز القيادة والسيطرة الحديثة للقوات المسلحة والمنظمات غير الحكومية الأخرى في موسكو. هذا المركز الاستراتيجي للقيادة والسيطرة هو من السلالة الحديثة لمنظمة ستافكا من الحرب العالمية الثانية. وعن هذا المركز قال رئيس هيئة الأركان العامة غيراسيموف إن الغرض من المركز الجديد هو تسريع سرعة اتخاذ القرارات وتوحيد قوات السيطرة والقيادة ومواءمة الإجراءات على مستوى الأمة مع الوزارات الأخرى بشكل فعال واستراتيجي. ومركز القيادة والسيطرة هو الآلية الموحدة التي يعتمدها الرئيس بوتين وكل فريق الأركان العامة الروسي للتحكم بالمرافق السياسية والعسكرية في روسيا.

يعتبر مفهوم خفة الحركة الإستراتيجية من العوامل الأساسية لموازنة نقاط الضعف والعيوب والمفاجأة المحسوسة من قبل الخصم. وهذا المفهوم أساسي للجيش الروسي للوصول إلى المناطق الحيوية في مختلف أنحاء البلاد، وهو أساسي لتحرك الجيش الروسي بين الاتجاهات الإستراتيجية بسرعة أسرع من الخصم، ولا يمكن للجيش الروسي عمليا أن ينتشر باستمرار على طول الحدود بمساحة ٦٠ ألف كيلو متر.

في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ على التوالي، تحركت المناورات العسكرية الروسية للقوات البرية شرقا وغربا شمالا وجنوبا وضمن مساحات واسعة. وقد شاركت مجموعة هيئة الأركان العامة الروسية بمهام وبعثات مختلفة لاتجاهات إستراتيجية مختلفة ضمن نفس الإستراتيجية التي يعتمدها فريق القيادة، مع وضع شرط يؤكد على إستراتيجية التنقل على مستوى الأمة، وهو شرط أساسي للمرونة الإستراتيجية والتشغيلية في استخدام القوات المسلحة.

## ب- المناورات الإستراتيجية والمرونة العملياتية

العرف الشائع في الدول الغربية هو النظر إلى العمل العسكري الروسي المحتمل على أنه عمل متعمد ومخطط مسبقا مع مجموعة مسبقة من الأهداف العسكرية الإستراتيجية من شأنها أن تدعم مجموعة الأهداف السياسية المقررة سلفا. وهذا كان الحال المعتمد في الحرب الباردة مع السوفيات وقوات الناتو إذ وقفوا على جانبي الخط المحتمل من الاتصال. وقد عمل السوفيات وحلف وارسو في نموذج الحرب الباردة ضمن مفهوم واحد للحرب يبدأ مع الاتجاه الاستراتيجي الغربي وسوف يحدّد مساره لاحقا نتيجة الحرب.

وتشير معظم الكتابات والمناورات الروسية الأخيرة إلى أن النهج الروسي الحديث مرن جداً، وتعكس المناورات والكتابات الروسية هذه المرونة، كما تعكس أيضاً النهج المتعدد البدائل مع إستراتيجية القيادة والسيطرة ومفتاح التنقل لتموضع القوات عند مكافحة عنصر المفاجأة .

في المناورة الإستراتيجية التي جرت في العام ٢٠١٥ تحت عنوان : سنتر ( وسط ٢٠١٥ ) في البحر الأسود والبلطيق صمّم الجيش الروسي حملات على مختلف الاتجاهات الإستراتيجية ، ولم تكن هذه الحملات مكتوبة، إنما تم وضعها استجابة للوضع القائم على مدار الساعة . في هذا المجال يستخدم الروس مناوراتهم كأنها مناورات تجريبية لحالات الطوارئ الإقليمية، كما أنها تستخدم أيضاً في سبيل المحافظة على التدريب التقليدي لتناوب المناورات بين مناطقهم الجغرافية المميزة على أساس سنوي .

وتشير المناورات الروسية التي جرت في المناطق العسكرية الجنوبية والوسطى في شباط من العام ٢٠١٦ إلى أن روسيا تتدرّب على خطط طوارئ جديدة تتعلق بأحداث محددة. ويستخدم الجيش الروسي مناورات واسعة النطاق لتكرار العمليات العسكرية . وهذا ما حدث الخريف الماضي في مناورة سنتر ٢٠١٥ ، والمناورة الأكبر هذا العام كانت في الواقع بروفة لعمليات روسيا المستقبلية في سوريا . كما أن روسيا لديها عدد قليل من القواعد والأوامر خارج حدودها والتي من شأنها عكس نموذج نهج الولايات المتحدة للأوامر الجغرافية المتقدمة والقائمة .

يستخدم الجيش الروسي أوامره الإستراتيجية والإقليمية العليا للنظر في التوجهات الإستراتيجية داخل روسيا إلى مسافات أكبر خارج حدودها . وما إطلاق روسيا لصواريخ كاليبر من بحر قزوين إلا مثال واضح على القدرات الروسية في المناطق الداخلية الروسية والتي يجري استخدامها على مسافات كبيرة من الاتجاهات الإستراتيجية المقررة وإلى ما وراء حدود روسيا .

### ج- تصورات التهديد – الداخلية والخارجية

هذا النهج الروسي بشأن العمل على تصورات التهديد يتعارض أو يضعف التدريب الروسي عبر تضخيم التهديد لتحقيق أهداف سياسية، خارجية وداخلية. ويمكن أن تنشأ الروايات السردية الروسية على التهديد لإضفاء الشرعية على الأهداف السياسية أو لأغراض الخداع . ومع ذلك ينعكس تقييم التهديدات على هيكلية وسلوك القوات المسلحة الروسية .

يعزّز التقييم الروسي للنقص التكنولوجي تصورات الضعف الاستراتيجي في الثقافة الروسية التقليدية التي تؤثر على النهج الروسي في الحرب . ويتطلب النهج الروسي في الحرب حسب الثقافة الروسية نهجا مختلفا، وهو نهج التعويض الفريد من نوعه ضد هذه الميزة الغربية المحسوسة .

وقد كتب الجنرال غيراسيموف عن الضعف الروسي في عنصر المفاجأة الاستراتيجي ، ووصف ما رآه مؤخرا عن القدرات الغربية القوية، وخاصة في الولايات المتحدة، والتي هي مجمعة في ما وصفه بالحرب الخاطفة .

وفي هذا السياق تشير بعض التحليلات الغربية إلى أن الروس ينظرون إلى الغرب وروسيا وكأنهم بالفعل في فترة التعب، وعلى الأقل في المراحل الأولى من التعب الضيقة والمكثفة مع توظيف وسائل غامضة من الحرب. يوخذ النهج الروسي الحديث للحرب تصورات التهديد الداخلية . وهناك تقدير طويل الأمد للثورة في روسيا. ويعرف الروس كيفية تصدير عدم الاستقرار السياسي ويعرفون أيضا مدى تأثيراته على سلطتهم في وطنهم عندما يتم استيراده. ويعتبر تفكيرهم حول التغيير السياسي والثورة أمرا مشتركا ومهيما وإن لم يكن ثابتا، وهذه ميزة في عقليتهم ووجهة نظرهم العالمية.

هناك أيضا وجهة نظر روسية معروفة منذ زمن طويل هي أن عدم الاستقرار السياسي في الداخل سيرافقه تدخل عسكري أجنبي أو استغلال سياسي. وفي هذا السياق يرى الجيش الروسي أن الثورات الملوثة في الفضاء السوفياتي السابق هي نموذج واحد من التدخل في الشؤون الداخلية مع الأهمية الإستراتيجية التي ترى بأنه يجب على الجيش الروسي توحيد تفكيره عن الحرب. ومن وجهة النظر الروسية، ما حدث في العراق وأفغانستان، وليبيا، هو التطبيق المباشر للقوة العسكرية لإحداث تغيير سياسي، مع التأكيد الروسي على أن هذا النموذج المشترك مع توظيف أسلحة متقدمة يمكن أن يكون له تأثير مماثل على روسيا.

لقد وُحِدَت روسيا التهديدات الداخلية والخارجية في إطار واحد. ورسمت العقيدة العسكرية الروسية هذه العلاقة من التهديدات الداخلية والخارجية، وقد تصرف الروس وفق هذه العقيدة على مدى العامين الماضيين. ومع هذا الاندماج، يمكن أن تدفع العمليات العسكرية الروسية إلى حد كبير باتجاه تصورات التهديد السياسي الداخلي كمفاهيم عسكرية خارجية.

هذا الاندماج الروسي للأمن الداخلي والخارجي من الناحية العملية هو أكثر من مجرد ربط ، فقد تم تصميم الحرس الروسي الوطني الحديث لحماية سلطة الرئيس بوتين إضافة إلى تعزيز التداخل بين الجيش والأجهزة الأمنية الداخلية. ومع ذلك، يمكن لتقييمات التهديد الخارجي التابع لهيئة الأركان تغذية تقييمات التهديد الداخلي في موسكو، والعكس بالعكس، ويمكنها أيضا إنتاج وجهات نظر مشوهة للغاية عن الواقع السياسي والعسكري. هذا الاندماج للتقييمات يمكن أن يقود القيادة العسكرية والسياسية الروسية إلى ربط الأحداث والإجراءات بطريقة تجعل المراقبين الغربيين غير قادرين على التوقع أو فهم هذه التقييمات بالكامل.

### 3- ذهاب روسيا كلها إلى الحرب

ترى الثقافة الإستراتيجية الروسية أن الأعداء سوف يردعون ويهزمون فقط من قبل استراتيجيات متكاملة وقوة واسعة على مستوى الأمة ، وهذه الاستراتيجيات موحدة من خلال العمليات الإستراتيجية . ولا يوجد أي دولة في العالم تمنح الأولوية للتفكير وتستعد للحرب بشكل كلي على المستوى الاستراتيجي كما يفعل الروس . من وجهة نظر الروس إن اعتماد أي نهج يتنازل عن المبادرة الإستراتيجية إلى الخصم في بداية الحرب ، ربما يؤدي إلى ضرب عنق العمليات الاستراتيجي للقيادة والسيطرة ، ويعطل حملة الدفاع والهجوم ، ويستنزف القدرات النووية الروسية التي تغير على نحو غير مناسب التوازن الاستراتيجي النووي .

#### أ- الإستراتيجيا على مستوى الأمة والعمليات الإستراتيجية

يعتمد النهج الاستراتيجي الروسي في الردع وشن الحرب على هذا المبدأ حيث يتم دعم جميع العمليات العسكرية الروسية في منطقة واحدة ضمن إستراتيجية عسكرية وطنية وجهد وطني منذ بداية الأزمة والصراع . يجب على الجيش الروسي أن ينظر إلى مجمل المعطيات البرية والجوية والبحرية والإنترنت ووضع الفضاء ويجب أن ينظر أيضا إلى انسجام القوات المسلحة على المستوى الوطني باستخدام القوات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ، انطلاقا من الاتجاه الاستراتيجي أو المسرح الذي يقوم عليه ، أو من خلال نشر اتجاهات إستراتيجية لدعم القوات الروسية الأخرى .

توّجت مناورة القوقاز ٢٠١٦ العام التدريبي ٢٠١٦ للجيش الروسي ، وشارك في هذه المناورة جميع الفروع والوحدات الخاصة فضلا عن مجموعة واسعة من الإجراءات التكتيكية والإستراتيجية . وتأتي أهمية هذه المناورة مع زيارة الرئيس بوتين إلى شبه جزيرة القرم وإجراء اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي . وفي اليوم نفسه ، وخلال المناورة المذكورة ، أطلقت روسيا الصاروخ الباليستي العابر للقارات توبول - أم ، كما أجرت أيضا تدريبات متزامنة لقواتها الصاروخية الإستراتيجية .

تعتبر هذه المناورة الإستراتيجية العليا مثلا حديثا على هذا الركن الأساسي من ثقافة الروس الإستراتيجية بالذهاب إلى الحرب والتي تعني ذهاب روسيا كلها إلى الحرب ، ومن خلال هذا الركن يمكننا النظر إلى نوعين من العمليات الإستراتيجية الروسية . النوع الأول يتضمن عمليات الفضاء الاستراتيجي للدولة الروسية الذي يعتبر من صميم الإستراتيجية الروسية الناشئة على المستوى الوطني . ووفقا لأدبيات الجيش الروسي تتضمن هذه العملية القوات الجوية والقوات الفضائية التي تعمل بالتنسيق مع فروع وخدمات القوات المسلحة بما في



ذلك القوات البرية والقوات النووية وذلك ضمن خطة واحدة وهدف واحد أو ضمن اتجاه استراتيجي واحد أو عدة اتجاهات إستراتيجية .

إن أهداف هذه العملية الإستراتيجية متنوعة وتشمل ملاحظة (وصد) الهجوم في مجالها الجوي من قبل العدو، وتحقيق التفوق الجوي في المنطقة الإستراتيجية، وإلحاق الدمار في عناصر القواعد الجوية والأرضية ، وتحطيم نظام القيادة والسيطرة الحكومي والعسكري للعدو، وتأخير انتشار القوات التشغيلية والإستراتيجية للعدو وخفض قدرات العدو الاقتصادية والعسكرية . هذه العملية واسعة النطاق وتنطوي على مزيج من الأعمال الهجومية والدفاعية ، لتحقيق هدف واحد في اتجاه استراتيجي معين.

أما النوع الثاني فيتضمن «العملية الإستراتيجية لتدمير الأهداف المهمة للعدو حيث يدمج العمليات الدفاعية الجوية مع العمليات الهجومية الجوية والقصف الصاروخي في اتجاه استراتيجي واحد أو ضمن عدة اتجاهات إستراتيجية . ويمكن القيام بهذه العملية الروسية -عملية الهجوم الاستباقي المضاد- تحسبا لأي هجوم من قبل قوات الخصم الجوية والفضائية ، وهذه الخطة معدة لتدمير أهداف الخصم في العمق وذلك لإضعاف وتعطيل هجوم العدو الجوي المخطط له . وتنطوي هذه العملية الإستراتيجية على مستويات متعددة من عمليات الأعمال العسكرية والعمليات القتالية والمعارك والإضرابات.

### ب- العمليات العسكرية والبيئات المعقدة في القرن الواحد والعشرين

تتماشى تصورات التطويق ومكافحة التطويق مع الرأي القائل بقدرة القوات الروسية والغربية العاملة في المناطق الخلفية التشغيلية والإستراتيجية على العمل مع بعضها البعض منذ بداية الأزمة أو الصراع. ويعطي هذا التصور الروسي مزيدا من المعنى لتفكير الروس عن الحرب اللاخطية ، ولهذا التصور نتائج تتعلق بعمق وتعقيد العمليات الإستراتيجية الروسية في الإستراتيجية الوطنية الناشئة . وقد برز هذا الأمر في مناورة سنتر (وسط ٢٠١٥) في البحر الأسود والبلطيق.

وعلى الرغم من هذا التعقيد، يمكن للعمليات الإستراتيجية الروسية الحديثة خلق خيارات للمستويات التشغيلية والإستراتيجية في الأزمة والحرب . ومن وجهة النظر الروسية تعتبر الإجراءات المطلوبة للدفاع استراتيجي دائم في القرن الواحد والعشرين الإجراءات نفسها المطلوبة لهجوم وقائي أو للهجوم المضاد .

إن قدرات روسيا في منع ولوج المنطقة المحرمة A2AD والعمليات الإستراتيجية ، وإدارة السلام الوطني والأزمات والصراع كلها أدلة واضحة على ازدواجية الفكر الاستراتيجي الروسي والأولوية في حفظ الخيارات المتعددة واغتنام المبادرة الإستراتيجية في السلام وكذلك أثناء إدارة الأزمات وفترات الصراع مع تداخل مستوى البيئات التكتيكية والتشغيلية والإستراتيجية بشكل مكثف .

### ج- تصاعد الهيمنة، والقباب الإقليمية، والأثر المحتمل على نهج الردع

في سياق الثقافة التقليدية الروسية الإستراتيجية يمكن لمحيط منع ولوج المنطقة المحرمة A2AD تمديد الخطوط الواضحة للمخطط الاستراتيجي الروسي وأيضا لصنّاع القرار السياسي في وضع استراتيجي معقد وربما غير واضح تماما.

ويمكن أن تمثل سلامة المناطق الكبيرة منطلقات لإتخاذ القرار حول كيفية إدارة وتصعيد وإنهاء موسكو للأزمات والحرب.

لقد تم تأطير الصيغة الروسية من أجل الاستقرار الاستراتيجي والردع منذ زمن بعيد ، وهذا النهج الروسي فريد من نوعه لإدارة التناقض في التفكير العسكري الروسي بين تجنب الحرب والاستعداد لحروب قصيرة.

خلال تطبيق هذه الثقافة الإستراتيجية العسكرية الفريدة من نوعها يمكن للعمليات الإستراتيجية الروسية مع قدرات ونطاق عمل منع ولوج المنطقة المحرمة A2AD أن تبرز النهج الروسي في سياسة الردع الحديثة، ويمكنها أيضا ربط التكتيكات إلى المستويات الإستراتيجية وربط المناطق الرئيسة الأربع من روسيا .

إن تطبيق هذا الركن التقليدي للثقافة الإستراتيجية الروسية في بيئة القرن الحادي والعشرين المعقدة يعطي موسكو خيارات مرنة وإستراتيجية لحجم التشغيل في الردع والصراع والأزمات. ولدى روسيا طابع المخاطرة في هذا الموضوع ، وخاصة تلك التي تؤيد الإجراءات المتجدرة في الانتهازية مع إجراءات لمواجهة عنصر المفاجأة المتوقعة مع عنصر المفاجأة المتبع في إدارة العمليات الإستراتيجية.

#### 4- حسم الفترة الأولى من الحرب:

الافتراض الأساسي الرابع من الثقافة الإستراتيجية العسكرية الروسية هو حسم الفترة الأولى من الحرب وكيف سيؤثر هذا الحسم على النتيجة الإجمالية للحرب . وكيف يفكر الروس في الصراع والحرب ، وكيف ينظمون أنفسهم في زمن السلم ، وما مدى ارتباط هذه الأمور بالتقييم الاستراتيجي للفترة الأولى من الحرب . لذا من المرجح أن توظف الخصائص الأولية للوضع الجيو-سياسي في المنطقة والقدرات التقنية العسكرية للأسلحة في الفترة الأولى من الحرب ، كما أن الأهداف العسكرية والسياسية المحتملة يمكنها تحديد كيفية تموضع الجيش الروسي في زمن السلم وأيضا كيفية تطوير التقنيات والتكتيكات العسكرية .

لا يمكن لأي من هذه العناصر الرئيسة للنهج العسكري الروسي في الحرب العمل من دون تأمين السيطرة على المبادرة الإستراتيجية في وقت السلم وفي الحرب وكذلك في الأزمات.

تصف كتابات جنرالات الأركان العامة الروسية الحرب المحتملة في المستقبل بالحرب السريعة والخاطفة والهجينة. ويرى الجيش الروسي أن الغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد لديها القدرة على توظيف الوسائل الحديثة والأسلحة لتحقيق نتائج سياسية وعسكرية إستراتيجية حاسمة في فترة زمنية قصيرة وبحد أدنى من الاستعدادات. ومع ذلك فهم الروس في القرن الحادي عشر أن المناطق العازلة سوف لن تحمي روسيا من الوسائل الحديثة للحرب الغامضة والتي تحمي الخطوط على أرض المعركة. ويعرف الروس أيضاً أن الأسلحة التقليدية المتقدمة ذات التقنية العالية لها تأثير على قدرات التدمير النووية في أرض المعركة، ولها تأثير أيضاً على المدى الجوي والبحري والأرضي لهذه الأسلحة التي يمكنها أن تطلق النار بشكل أسرع من القوات الأرضية وربما القوات الجماعية.

وفي الواقع، يعتقد الروس أن الأسلحة الحديثة تسمح للقوات بالتحرك والعمل بسرعة الضوء. من هنا تصمم الأسلحة الجديدة والآلية على مبادئ فيزيائية جديدة مرتبطة بالأسلحة المتقدمة والأسلحة العالية الدقة البعيدة المدى والأسلحة الأرضية والجوية المتقدمة وأنظمة الفضاء C4I التي تسمح بخطف المبادرة الإستراتيجية والتحكم بالفترة الأولى من الحرب.

من وجهة نظر الروس، لا يمكن لروسيا حالياً أن تجاري الغرب بهذه الأسلحة والتقنيات الحديثة. ومع ذلك تبقى الحاجة للتحرك وضرب الهدف بسرعة مع عدم الاستسلام إلى المبادرة الإستراتيجية - ملحة. وفي الوقت نفسه يرى الروس أن الفترة الأولى من الحرب المستقبلية قد زادت من الحاجة لاستعدادات القوات التقليدية والنووية الروسية، وخفض الاعتماد على التعبئة الكاملة كشرط أساسي لتجهيز قواتها المسلحة للحرب.

يُحدّد تثبيت الثقافة الروسية خلال الفترة الأولى من الحرب تموضع القوات المسلحة في فترة السلم، ويُحدّد كذلك السلوك المناور لهذه القوات. وتضع الفترة الأولى من الحرب الركائز الثلاث الأخرى للثقافة الروسية في سياق تكتيكي وتشغيلي واستراتيجي. وإجمالاً تتصل الركائز الثقافية للتفرد الاستراتيجي مع التعرض لعنصر المفاجأة الاستراتيجي وتتوحد خلال الفترة الأولى من الحرب.

### الأفكار النهائية: البوتينية والثقافة الإستراتيجية العسكرية الروسية

يشهد الغرب إعادة جمع الإستراتيجية المتأنية للجيش الروسي إلى جوهر المصالح الجيو- إستراتيجية الروسية وأيضاً إلى الأهداف السياسية لجوهر بوتين. تمثل هذه الإستراتيجية المزدوجة إعادة عسكرة السياسة الأمنية الروسية برمتها، كما تمثل نهاية فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي، حيث سعى القادة الروس إلى إعادة التفكير في

كيفية بناء الأمن وتحقيقه. في الواقع، وضعت النظرة العالمية لبوتين هدفاً جديداً وهوية جديدة للجيش الروسي، وقد بُنيت الأولى على مشاعر الذل منذ نهاية الاتحاد والجيش السوفييتي وأيضاً من تصورات الاستغلال الغربي لمساوئ روسيا العظيمة. وتوافق هذا التحول في هوية ومكان هيكلية القوة الروسية مع الاعتماد المتزايد لبوتين على الجيش باعتباره واحداً من أدوات السلطة المتعددة وذلك للمحافظة على قوته الداخلية وتحقيق أهدافه السياسية الداخلية. وفي المقابل يستفيد الجيش الروسي من استعادة هيئته وقوته العسكرية ووضعها في نظام السلطة الروسي.

وتتميز الإستراتيجية العسكرية الروسية الحديثة في عهد بوتين بطبيعتها الهجومية والدفاعية على حد سواء، والتي تنطوي على العمليات الإستراتيجية التي تجمع بين كل الأعمال الهجومية والدفاعية. سوف تجري هذه العمليات العسكرية على نطاق إستراتيجي عبر اتجاهات إستراتيجية مضاعفة، مع نشر قوات في الصفوف الأمامية جنباً إلى جنب مع القوات الداخلية الروسية التي تدار مركزياً في موسكو من قبل الرئيس بوتين وهيئة الأركان العامة. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الروسي هو أكثر استباقية في الميزة منه في رد الفعل، ويتم قيادة هذا النهج من خلال استنتاجات القيادة لخصائص وقدرات القرن الواحد والعشرين، وكذلك لنظم الضربات التقليدية الحديثة البعيدة المدى وللحاجة إلى الإستراتيجية والتكتيك والتشغيل لمكافحة عنصر المفاجأة.

في الواقع تجبر التحفظات الروسية التقليدية - حول قدرتها على تأمين أهداف سياسية في حرب طويلة لمكافحة عنصر المفاجأة - روسيا على بذل المزيد من المنافسة لتحقيق أهدافها في الحرب، وخاصة في الفترة الأولى من الحرب. ونتيجة لذلك، هناك تناقض بين الركائز الأساسية التابعة للثقافة الاستراتيجية الروسية من التفرد الاستراتيجي والضعف الاستراتيجي والذهاب إلى الحرب مع كل روسيا، وحسم الفترة الأولى من الحرب، وبين الأهداف السياسية الضمنية والمعلنة لعقيدة روسيا العسكرية للحد من الجغرافيا وتقييد الأسلحة المستخدمة ومنع تصعيد حرب واسعة النطاق.

في الواقع، يؤكد الفكر العسكري الروسي عكس ذلك تماماً. فالاستيلاء على المبادرة، وإنشاء محيط يمتد إلى خارج الأراضي الروسية أي إلى أراضي دول أخرى، والتموضع والجهوزية لاستخدام جميع الأسلحة في العمليات الإستراتيجية، كل هذه الأمور هي إستراتيجية عسكرية وطنية لمنع زعزعة الاستقرار في روسيا.



## تدهور الديمقراطية \*

### كيف تستطيع واشنطن أن تغير الموجة؟

لاري دايموند، تدهور الديمقراطية، مجلة فورين افيرز،  
تموز-آب ٢٠١٦، المجلد ٩٥، العدد ٤-٤، ص ١٥١-١٥٩

في العقد الذي تلا الحرب الباردة ازدهرت الديمقراطية في جميع أنحاء العالم كما لم يحدث ذلك من قبل، ومع ذلك فإن الكثير من هذا التقدم قد انحسر في السنوات الأخيرة. بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، تراجعت الديمقراطية في ٢٧ بلداً، من بينها كينيا وروسيا وتايوان وتركيا. وفي الوقت نفسه، انكفأ العديد مما يسمى «الدول المتأرجحة» (وهي دول لديها القدرة على فرض تأثيرات على مستقبل الديمقراطية في العالم بسبب ضخامة تعدادها السكاني وسعة اقتصادها) باتجاه الأسوأ أيضاً، حيث انكشفت الحريات السياسية في نصف هذه الدول تقريباً وفق معايير مؤسسة فريدوم هاوس الأميركية.

في الوقت نفسه أصبح كثير من الأنظمة المستبدة القائمة اقل انفتاحاً وشفافية واستجابة لمواطنيها مما كانت عليه في السابق. وعملت هذه الأنظمة على إسكات صوت المعارضة على شبكة الإنترنت عبر الرقابة والاعتقال والتحكم بالبيانات. من جهة أخرى، تحاول الدول أن تفرض قيوداً على المجتمع المدني خارج الشبكة وذلك بتحجيم قدرة المنظمات على العمل والاتصال وجمع الأموال. ومنذ العام ٢٠١٢ طرحت الحكومات في مختلف أنحاء العالم، أو شرعت أكثر من ٩٠ قانوناً يقيد حرية التجمع وتأسيس الجمعيات داخل بلدانها. وما زاد المشكلة تعقيداً أن الديمقراطية نفسها فقدت بريقها. فقد فشل عدد كبير من الديمقراطيات الناشئة التي ظهرت حديثاً في تجسيد آمال مواطنيها في الحرية والأمن والنمو الاقتصادي، في حين تفاقم الخلل الوظيفي لدى الديمقراطيات القديمة الراسخة، مثل الولايات المتحدة. خلال ذلك كان تعاقب عقود من النمو الاقتصادي في الصين

\* ترجمة أمنة رزق - ملف البحث الراجع

Larry, Diamond, Democracy in Decline, How Washington can reserve the tide, foreign affairs, JULY - AUGUST- 2016 - vol.95 - no. 4, pp - 151-159

برهاناً راسخاً على أن الدولة ليست بحاجة إلى شيوع أجواء الليبرالية كي تصل إلى الرفاه المنشود. إلى ذلك، فقد النموذج الرأسمالي السلطوي هو أيضاً بعضاً من بريقه مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين ومع الضعف الذي لحق بروسيا وغيرها من دول البترول بسبب انهيار أسعار النفط. لذا ينبغي على أنصار الديمقراطية اليوم أن ينشطوا للاستفادة من هذه الفرص وغيرها، ويمكن أن تنطلق موجة جديدة من الحرية عبر العالم من خلال توفير الولايات المتحدة وحلفائها الدعم المناسب والصحيح لهذه الحريات، لا سيما في الدول الآسيوية المتأرجحة، وبدون هذا الدعم سوف تستمر الأنظمة الاستبدادية بالتكاثر ما يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار وتراجع الحريات.

### - الانعطاف نحو الداخل

إن أحد أهم التحديات التي تواجه الديمقراطية في يومنا هذا هي أن أكبر مناصر لها (الولايات المتحدة) قد فقد اهتمامه بنشر هذه الديمقراطية والترويج لها. وقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «بيو» في العام ٢٠١٣ أن ٨٠٪ من الأميركيين الذين شملهم الاستطلاع متفقون على وجوب تخلي بلدهم عن التفكير الزائد بالمشاكل العالمية، والتركيز أكثر على المشاكل الداخلية في بلادهم، ورأى ١٨٪ أن إشاعة الديمقراطية يجب أن تكون على رأس أولويات السياسة الخارجية. لذا يجب ألا يستغرب أحد أن أياً من مرشحي منصب الرئاسة الحاليين في أميركا لم يجعل من مسألة ترويج الديمقراطية أساساً لحملة الانتخابية. ونرى هنا أن واشنطن تواصل دعم بعض الجهود التي تبذلها جهات غير حكومية. فقد رفع الكونغرس مخصصاته المالية للصندوق الوطني للديمقراطية، الذي يعتبر مؤسسة غير ربحية تتولى تمويل الجماعات المؤيدة للديمقراطية في الخارج من ١١٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٩ إلى ١٧٠ مليون دولار في العام ٢٠١٦.

المهم في الأمر هنا هو أن تراجع التأييد لنشر الديمقراطية أدى إلى ركود في الدعم المالي بوجه عام. خلال هذه الفترة تقلص إنفاق الحكومة الأميركية على برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة (بشكل رئيسي من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) بما يقارب ٤٠٠ مليون دولار. وإذا ما استثنينا انحسار التمويل في أفغانستان والعراق فإن تمويل مثل هذه البرامج في بلدان العالم الأخرى بقي مستقراً كما هو.

رغم مواصلة بعض البلدان الأوروبية مثل السويد وبريطانيا دعمها لبرامج مهمة هدفها نشر الديمقراطية وتحسين إدارة الدولة، فإن ميزانية الصندوق الأوروبي للديمقراطية (الذي تأسس في العام ٢٠١٣) لم تتجاوز في العام الماضي ١١ مليون دولار. وكذلك هو حال مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية في بريطانيا التي تتعدى ميزانيتها ٥ ملايين دولار. وفي كندا أُغلق المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية في العام ٢٠١٢. وفي هذا السياق تتردد بعض الديمقراطيات النامية، مثل البرازيل والهند وأندونيسيا في تقديم مساهمات مهمة، وتركز بدلاً من ذلك على الانصراف إلى حل مشاكلها الداخلية الكثيرة.

استغل الزعماء المستبدون هذا الفراغ وذلك بتصدير قيمهم المنافية لليبرالية وتكنولوجيااتهم القمعية، واستخدمت إيران نفوذها المالي والسياسي والعسكري للتدخل في شؤون حكومات العراق ولبنان وسوريا واليمن وزعزعة استقرارها، كما استخدمت روسيا أسلوب العنف والترهيب وسرّبت الأموال لدعم الحركات الانفصالية وتعزيز القوى السياسية الموالية لروسيا والمعارضة للإصلاح في جورجيا وأوكرانيا. كذلك أنشأت روسيا منظمة تتيح حرية الدخول إلى الإنترنت يطلق عليها اليوم اسم «رابطة دول الرقابة»، حيث تعمل هذه المنظمة على تصدير تكنولوجيا متطورة من برامج المراقبة الإلكترونية في جميع أنحاء آسيا الوسطى. وقامت الصين أيضاً بتزويد أثيوبيا وإيران وعدد من أنظمة الحكم الدكتاتورية في آسيا الوسطى، مثل طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان بتكنولوجيا مراقبة الانترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية لمساعدة هذه الدول في التجسس على مواطنيها وقمعهم.

### -أفضل أشكال الحكومات

رغم أن الترويج للديمقراطية قد فقد حظوته في نظر الشعب الأميركي عموماً إلا أن هذه المساعي تصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، لأن الأنظمة الديمقراطية تكون بطبيعتها أقل عنفاً تجاه مواطنيها وأكثر حرصاً على حماية حقوق الإنسان. ولا تشترك هذه الأنظمة بحروب مع بعضها البعض، إنما تعمل في معظم الأحيان على تطوير اقتصاديات السوق، وتعمل أيضاً على جعل اقتصادها مستقر ومزدهر. ينعم المواطنون في هذه الأنظمة بأعمار طويلة وتنخفض في هذه الدول معدلات وفيات الأطفال والأمهات مقارنة مع المواطنين الذين يعيشون وفق أشكال أخرى من الحكومات.

لدى هذه الأنظمة الديمقراطية حلفاء معتمدون، وكما قال السفير الأميركي السابق لدى روسيا مايكل مكفاول "هذه الأنظمة الديمقراطية في العالم ليست بأجمعها حليفة للولايات المتحدة، ولم تكن كذلك في الماضي، ولكن ليس هنالك نظام ديمقراطي واحد في العالم يمكن اعتباره معادياً لها، لا اليوم ولا في الماضي. ومعظم حلفاء أميركا الثابتين كانوا وسيبقون من أكثر الأنظمة الديمقراطية".

وفي سياق مغاير، نجد أن الأنظمة المستبدة غير مستقرة بطبيعتها كونها تواجه معضلة محورية. فعندما يكون النظام الدكتاتوري ناجحاً، وإذا تمكن من بناء مجتمع ينعم بالرفاه والتعليم، سوف يؤسس هذا المجتمع مجتمعاً مدنياً من شأنه أن يطالب بالتغيير السياسي عاجلاً أو آجلاً. أما إذا كان النظام الدكتاتوري فاشلاً، وإذا أخفق في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة، فإن هذا المجتمع سيكون عرضة للانهار.

ما زالت الولايات المتحدة تمتلك الأدوات المطلوبة لنشر الديمقراطية إلا أنها تفتقد إلى الإرادة، هذا ما أكده توماس كاروثرز نائب رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي. فقد تطورت المساعدات الانتخابية التي قدمتها



الولايات المتحدة على مدى ربع القرن الماضي من مجرد معونة سطحية تتأرجح بين مدّ وجزر إلى شراكة مهمة مع المنظمات المحلية. وتوسع مفهوم دعم منظمات المجتمع المدني وتخطى المساعدة المجردة لطبقة النخبة في العواصم. كذلك توسعت جهود تعزيز سيادة القانون من مجرد تدريب مهني قصير الأمد للقضاة والمحامين لتركز على قضايا أوسع مثل المساءلة وحقوق الإنسان.

وقد أثمرت هذه الجهود على ما يبدو، إذ توصلت دراسة أعدت عام ٢٠٠٦ عن تأثيرات المساعدات الخارجية للولايات المتحدة على الديمقراطية إلى أن رفع مستوى إنفاق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ١٠ ملايين دولار قد أنتج زيادة مقدارها خمسة أضعاف تقريباً في مستوى التغيرات الديمقراطية التي يمكن أن يحققها بلد ما وفق معايير مؤسسة « فريدوم هاوس الأميركية » .

### -لندع الحرية تصدح

يمكن للولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد وتستطيع تحقيق هذا الأمر. من هنا يجب على الرئيس القادم أن جعل من موضوع نشر الديمقراطية إحدى ركائز سياسته الخارجية، ويمكن لواشنطن أن تقوم بهذا الأمر بطريقة سلمية ومتعددة ودون أي إنفاق إضافي يذكر.

يتطلب إتباع مثل هذه السياسة من الولايات المتحدة أولاً وقبل كل شيء الحذر من إعطاء الشرعية لأنظمة حكم استبدادية. ولكن ما فعله الرئيس باراك اوباما عند زيارته لأثيوبيا في تموز ٢٠١٥ كان مغاير تماماً، فقد قال (مرتين) إن الحكومة الأثيوبية «منتخبة ديمقراطياً» رغم أن الانتخابات التي أجرتها تلك الحكومة في وقت سابق من العام نفسه كانت مخزية. وعندما زار كينيا خلال نفس الرحلة عبر أوباما عن أمله في أن يواصل النظام « الفاسد شبه السلطوي مسيرته على طريق بناء ديمقراطية أقوى وأكثر شمولاً وشفافية».

ويتوجّب على الرئيس المقبل أن يزيد من الدعم المالي للديمقراطيات الهشة وأيضاً للدول التي تشهد تحولاً سياسياً، مثل ميانمار وتونس وأوكرانيا، خصوصاً مع كون هذه الدول عرضة للتدخل الأجنبي. صحيح أنّ الولايات المتحدة قد زادت بشكل كبير من دعمها المالي لتونس من ٦١ مليون \$ في العام ٢٠١٥ إلى ١٤٢ مليون \$ لهذا العام، كما زادت دعمها لأوكرانيا من ٨٨ مليون \$ في العام ٢٠١٤ إلى ٦٥٩ مليون \$ عام ٢٠١٦، إلا أنه يمكنها فعل المزيد من أجل تدعيم العملية الديمقراطية في هذه البلدان وأيضاً في الدول ذات الديمقراطيات الناشئة والهشة، الصغيرة منها كالسنغال والدول الكبيرة مثل اندونيسيا. ولتحقيق جزء من هذه الصفقة ولزيادة المساعدات الاقتصادية يجب أن تشترط الولايات المتحدة على قادة هذه الدول مُحاربة الفساد، وتحسين جودة الحكم في مقابل زيادة الدعم.

تميل الدول التي تجاوزها أنظمة ديمقراطية إلى التطور في اتجاه ديمقراطي، في حين تميل الدول التي تحددها أنظمة استبدادية نحو الاستبداد. وبالتالي يجب على الولايات المتحدة وضع إستراتيجية شاملة لاستهداف الدول الديمقراطية بحيث يمكنها أن تؤثر على المنطقة بأكملها.. لذا يجب على الرئيس المقبل إيجاد سبل لدفع دول مثل بنغلاديش وإندونيسيا وميانمار ونيجيريا وباكستان والفيليبين وجنوب أفريقيا نحو حكم أكثر فعالية ومساءلة وديمقراطية. في الوقت نفسه يجب على الرئيس القادم أن لا يهمل الدول الصغيرة مثل جورجيا والسنغال وتونس.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يراقب عدد من اللاعبين السياسيين والمدنيين في غرب أفريقيا وفي العالم العربي عن كثب هذه التجارب الثلاث الرفيعة المستوى. وعلى أي حال يمكن للنجاح أن يولد آثار جانبية كبيرة. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تركز أيضا على أماكن تقارب مفارق اختراقات مهمة. على سبيل المثال، تستعد فنزويلا للانتقال إلى الديمقراطية منذ أواخر العام ٢٠١٥، عندما هزمت المعارضة الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية منهيّة بذلك عقدين من الحكم الاشتراكي الفظ.

إن أي سياسة لدعم الديمقراطية لا بد أن تتضمن خطوات جادة وذكية لمحاربة الفساد الذي تقوم عليه غالبية الأنظمة السلطوية. لقد أحرزت الولايات المتحدة تقدما ملحوظا في تحديد وتعقب الأموال غير المشروعة وهذه الخطوة مهمة في حربها ضد الإرهاب وتهريب المخدرات، ومن شأن ذلك تعزيز مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن يجب على الولايات المتحدة أن تُصعد من جهودها أكثر لتعقب ممتلكات الحكام الدكتاتوريين وأتباعهم ومقاضاتهم بتهمة غسيل الأموال ومن ثم إعادة ثروتهم إلى شعوبهم. ويجب على الإدارة الأميركية القادمة توجيه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وذلك بإعطاء الأولوية لبرامج مساعدة الدول على بناء هياكل ووكالات قادرة على محاسبة المسؤولين الحكوميين والتفتيش عن حساباتهم، وكذلك مساعدة منظمات المجتمع المدني والإعلام في جهودها على تعقب الأموال المنهوبة وإلقاء القبض على الموظفين الحكوميين للمساءلة والمحاسبة.

وكخطوة جزئية لمكافحة الفساد، يجب على الرئيس القادم تسريع استخدام الاستراتيجيات والأدوات القانونية للاستيلاء على ودائع الطغاة المرتشين الموجودة في الولايات المتحدة. فمِنذ إطلاق وزارة العدل الأميركية «مبادرة استعادة ممتلكات الحكومات الفاسدة» عام ٢٠١٠، تمكن محامو ومحققو وزارة العدل ووزارة الأمن ومكتب التحقيقات الفيدرالي من رفع ٢٥ قضية على ٢٠ مسؤولاً أجنبياً، من ضمنهم جولنار كريموفا ابنة الرئيس الأوزبكي وأيضا على ممتلكات الدكتاتور النيجيري الراحل ساني أباشا، بهدف استعادة ١,٥ مليار من الأموال التي نهبها. من هنا، يتوجب على الرئيس المقبل توفير المزيد من الدعم المالي والسياسي للتوسع في هذه المبادرات محلياً وعالمياً، حتى لا يجد الفاسدون ملاذات آمنة لثرواتهم المنهوبة.

ويجب على الرئيس المقبل أيضا تشجيع الهيئات الدبلوماسية الأميركية في توفير الحصانة اللازمة لحماية النشطاء من استهداف الأنظمة لهم وخير مثال على ذلك الدعم الدبلوماسي الأوروبي- الأميركي لحركة سيدات في ثياب بيضاء، وقد شكلت هذه الحركة زوجات وقربيات السجناء المنشقين عن النظام في كوبا .

وفي الحالات الطارئة يُمكن إيواء المعارضين في مباني السفارات والقنصليات التابعة لبلدانهم، مثلما فعلت السفارة الأميركية مع العالم الصيني فانج لي تشي، بعد اعتداء القوات الصينية على المتظاهرين في ميدان تيانانمن عام ١٩٨٩ . كذلك يستطيع الدبلوماسيون التواصل بسهولة مع القادة المحليين، وهو ما يعطيهم فرصة مميزة لدفع الحكام الدكتاتوريين نحو الإصلاح خصوصاً في الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، مثل ميانمار. ويمكن لمثل هذا التحول أن يساعد في تعزيز ودعم العزائم من أجل التغيير الديمقراطي.

قد تبدو هذه الجهود عديمة الفائدة، عند وجود أنظمة قوية مستبدة كما هي حال الصين اليوم، ولكن معظم الأنظمة المستبدة لديها عناصر براغماتية معتدلة تدرك الحاجة إلى الانفتاح السياسي. وحالة الصين لا تختلف عن هذا الأمر، فالحكام المعتدلون والهامشيون اليوم يمكن أن يصبحوا قادة غدا .

وفي هذه الأثناء يتعين على الإدارة الأميركية القادمة دعم حرية الإنترنت والحقوق الرقمية، ويعتبر هذا جهداً مهماً خاصة في ضوء ما كشفه وسر به إدوارد سنودن عن مراقبة الحكومة الأمريكية لاتصالات الهواتف والإنترنت حيث أثر هذا الموضوع في مصداقية الولايات المتحدة.

في هذا السياق، ولكي تنجز الولايات المتحدة ملف الإنترنت، يجب على الحكومة أن تبدأ بتخفيف عقوباتها الاقتصادية. وقد شرعت في هذه الخطوة عام ٢٠١٤ حيث سمحت واشنطن بتصدير برامج الحاسوب التي تستعمل للاتصالات الشخصية عبر الإنترنت، مثل الرسائل الفورية، والدردشة والبريد الإلكتروني، والشبكات الاجتماعية، وتبادل الصور والأفلام، وتصفح الإنترنت، والمدونات إلى إيران وهذا تكون قد خففت عقوباتها، ويمكن لهذا الاستثناء، إضافة إلى التوزيع المجاني لبرامج الحاسوب والتحايل على الرقابة على الإنترنت والسماح للمعارضين على التواصل بشكل آمن، أن يصبح جزءاً أساسياً من الجهود التي تبذلها الولايات لتخفيف العقوبات، بما في ذلك عقوباتها ضد كوريا الشمالية.

تحتاج الأنظمة الاستبدادية إلى تصفية المعلومات ومراقبة الاتصالات للحفاظ على حكمها، وتقويض هذه السيطرة هي من أفضل الطرق التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها دعم التغيير الديمقراطي.

كما يمكن للرئيس القادم استخدام الاتفاقيات التجارية لدفع الحكومات إلى اتخاذ نهج أكثر ديمقراطية. وفي هذا المجال تؤكد عدة دراسات أكاديمية أن اتفاقيات التجارة الحرة يُمكنها أن تحقق تحسّناً ملموساً في حال تم الاشتراط على هذه الحكومات القيام بإجراءات تعزيزه لحقوق الإنسان من أجل تمرير هذه الاتفاقيات .

## - نعم يمكننا القيام بذلك

أخيرا إن أي ترويج للديمقراطية في الخارج لا بد أن يبدأ أولا من الداخل. فالوضع المزري للديمقراطية الأمريكية جعلها مثيرة للإعجاب والمضاهاة، فقد كشفت الانتخابات الرئاسية عن غضب شعبي عميق وشعور بالإقصاء لم تفلح واشنطن في تهدئته من غش ورشوة في استخدام الأموال في العملية الانتخابية، إلى نمو واضح لجماعات الضغط السياسي الساعية لخدمة مصالحها الخاصة. أمام هذه العوامل مجتمعة تشهد السياسة الأمريكية درجة غير مسبوقة من الاستقطاب تسببت في عرقلة إصدار القوانين وخاصة الاقتصادية منها وإلى اختلافات بين الحزبين حول السياسات الخارجية.

لقد استغل أعداء الديمقراطية هذه المظاهر الدالة على الفشل السياسي، ما دفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى القول إنه "لا يوجد ديمقراطية حقيقية في الولايات المتحدة، كما وصف الرئيس الإيراني السابق محمود أحمددي نجاد الانتخابات الأمريكية بأنها "ساحة معركة بين الرأسماليين".

من هنا يتوجب على الحكومة الأمريكية المقبلة أن تتخذ عددا من الإجراءات لمواجهة مثل هذه الاتهامات واستعادة ثقة الشعب الأمريكي في الديمقراطية الأمريكية. وسوف يؤدي العمل مع الكونغرس إلى إصلاح قوانين تمويل الحملات الانتخابية ويتطلب ذلك كشفا سريعا وكاملا عن جميع التبرعات للحملات الانتخابية، وحتى ما يسمى لجان مستقلة. ومن شأن ذلك تشجيع الإدارات الأمريكية على تنشيط المنافسة السياسية من خلال إنهاء الغش، وإلغاء القوانين الخاسرة التي تمنع المرشحين الرئيسيين من الترشح كمستقلين في الانتخابات العامة.

يمكن لهذه الخطوات مجتمعة أن تحسن الديمقراطية في الولايات المتحدة وخارجها دون أي تكلفة مالية. كما يمكنها أن تساعد في استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم، ويمكنها أيضا أن تدفع العالم للخروج من الركود الديمقراطي المستمر والدخول إلى مرحلة جديدة من التقدم.



## ماذا حدث للديمقراطية؟<sup>(1)</sup>

ماذا حدث للديمقراطية، مجلة الايكونومست، آذار ٢٠١٤ - ص: ٤٣-٤٨

المتظاهرون الذين قلبوا السياسة في أوكرانيا لديهم الكثير من الطموحات لبلدهم. فقد دعت شعاراتهم إلى علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي وإلى إنهاء التدخل الروسي في الاتحاد الأوروبي. كما دعوا إلى تشكيل حكومة نظيفة لاستبدال حكم الرئيس فيكتور يانوكوفيتش الفاسد. ولكن مطلبهم الأساسي على مدى عقود عديدة هو حث الناس لاتخاذ موقف ضد الحكومات الفاسدة والتعسفية والاستبدادية. إنهم يريدون الديمقراطية القائمة على القواعد.

من السهل أن نفهم لماذا. ذلك أن الأنظمة الديمقراطية على الأغلب أكثر ثراء من الأنظمة غير ديمقراطية، وهي أقل عرضة للذهاب إلى الحرب ولها سجل جيد في محاربة الفساد، والأهم من ذلك أن الديمقراطية تسمح للناس بالتعبير عن آرائهم كما تتيح لهم تحديد مستقبلهم ومستقبل أولادهم. وقد تم إعداد كثير من الأشخاص في أنحاء مختلفة من العالم للتعيش مع هذه الفكرة التي هي بمثابة شهادة لدعوتها الدائمة.

يشيد العالم اليوم بانتهاء الأنظمة كما أنه يقدم المساعدة لبناء الديمقراطية، ولكن طرد وتغيير نظام استبدادي أسهل بكثير من تشكيل حكومة ديمقراطية قابلة للحياة. يتعثر النظام الجديد ويتخبط الاقتصاد وتجذب البلاد نفسها في وضع أسوأ مما كانت عليه من قبل. وهذا ما حدث مع كثير من الدول في بداية الربيع العربي، وحدث أيضاً مع الثورة البرتغالية في أوكرانيا قبل عقد من الزمن. ففي العام ٢٠٠٤ تمت إقالة يانوكوفيتش من منصبه عبر احتجاجات واسعة في الشوارع، ثم أعيد انتخابه للرئاسة (بدعم روسي عبر ضخ كميات ضخمة من الأموال).

١ - ترجمة أمينة رزق - ملف البحث الراجع

-What's wrong with Democracy -Economist - March 2014-pp-43-48

<http://www.economist.com/news/essays/21596796-democracy-was-most-successful-political-idea-20th-century-why-has-it-run-trouble-and-what-can-be-do>

تمر الديمقراطية بوقت عصيب جدا، فعندما خرج الأوتوقراطيون من مكاتبهم فشل معارضوهم في خلق أنظمة ديمقراطية قابلة للحياة. وحتى في الديمقراطيات الحديثة أصبحت عيوب الأنظمة واضحة جدا بشكل مثير للقلق مع خيبة الأمل من السياسة السائدة. وخلال سنوات قليلة بدت الديمقراطية كما لو أنها ستهيمن على العالم.

امتدت جذور الديمقراطية في الدول التي تعاني ظروفًا صعبة جدا مثل ألمانيا التي كانت تحكمها النازية أو الهند التي يوجد فيها عدد كبير من الفقراء وكذلك في جنوب أفريقيا التي تشوّهت بالتمييز العنصري. وساهم إنهاء الاستعمار في خلق مجموعة جديدة من الديمقراطيات في أفريقيا وآسيا. كما مهدت الأنظمة الاستبدادية الطريق للديمقراطية في اليونان (١٩٧٤) وإسبانيا (١٩٧٥) والأرجنتين (١٩٨٣) والبرازيل (١٩٨٥) وتشيلي (١٩٨٩). وأدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إنشاء العديد من الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى. في العام ٢٠٠٠ صنفت منظمة فريدوم هاوس الأميركية ١٢٠ دولة كدول ديمقراطية بمعدل ٦٣٪ من الدول الديمقراطية في العالم. وفي العام نفسه اجتمع ممثلو أكثر من ١٠٠ دولة في المنتدى العالمي للديمقراطية في وارسو ليعلنوا أن "إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة". كما أعلن تقرير صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أن "فشل التجارب مع الأشكال السلطوية والاستبدادية للحكومة، تبدو الآن وبعد طول انتظار، أن الديمقراطية هي المنتصرة".

كانت هذه الغطرسة مفهومة بعد كم هائل من النجاحات. بعد سقوط أثينا، ومع بداية تأسيسها قبل أكثر من ٢٠٠٠ سنة بقي النموذج السياسي في حالة ركود حتى عصر التنوير. في القرن الثامن عشر أنتجت الثورة الأميركية فقط ديمقراطية مستدامة. وخلال القرن التاسع عشر حارب الملكيون القوى الديمقراطية لفترات طويلة. في النصف الأول من القرن العشرين انهارت الديمقراطيات الناشئة في ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. وبحلول العام ١٩٤١ لم يتبق سوى ١١ دولة ديمقراطية، وقد شعر فرانكلين روزفلت بالقلق "لأنه من غير الممكن حماية هذه الشعلة الكبيرة من الديمقراطية من تعميم الهمجية".

هذا التقدم في الديمقراطية الذي بدأ في القرن العشرين توقف في القرن الواحد والعشرين. على الرغم من أن حوالي ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون أكثر من أي وقت مضى، في البلدان التي ستجري فيها انتخابات حرة ونزيهة هذا العام. يوشك التقدم العالمي للديمقراطية على التوقف وحتى أنه قد يسير في الاتجاه المعاكس.

في هذا المجال تعتقد منظمة فريدوم هاوس أن العام ٢٠١٣ هو العام الثامن الذي تراجعت فيه الحرية في العالم، وقد بلغ هذا التراجع إلى أعلى ذروته مع بداية القرن الحالي.

مرت الديمقراطية ببعض الانتكاسات ما بين الأعوام ١٩٨٠ - ٢٠٠٠. ومع بداية العام ٢٠٠٠ توالى المشاكل معها. وانزلق كثير من الديمقراطيات الاسمية إلى الاستبدادية مع المحافظة على المظهر الخارجي للديمقراطية من خلال الانتخابات، ولكن من دون إعطاء المؤسسات الحقوق التي تهتم بوجود نظام ديمقراطي فعال.

انفجر الإيمان بالديمقراطية حتى في لحظات الانتصار، على سبيل المثال عند الإطاحة بالأنظمة التي لا تحظى بشعبية في القاهرة أو كييف، إلا أن هذا الإيمان عاد ليخمد مرة أخرى. وتتقدم الديمقراطية خارج العالم الغربي من أجل انهيار أنظمة هذه الدول، أما في الغرب فترتبط بالديون والعجز داخل البلاد وخارجها.

كان للديمقراطية منتقدها على الدوام، أما اليوم فيتم التعامل مع هذه الشكوك القديمة وكأنها تقدير متجدد لضعف الديمقراطية في معقلها الغربي، إضافة إلى هشاشة نفوذها في أماكن أخرى، وهنا أصبح واضحاً وبشكل متزايد لماذا فقدت الديمقراطية زخمها وذروتها؟

من الأسباب الرئيسة لضعف الديمقراطية الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وصعود الصين. وقد أحدثت هذه الأزمة مشاكل نفسية أكثر منها اقتصادية. كما كشفت الأزمة المالية نقاط الضعف الأساسية في النظم السياسية في الغرب، مع تفويض الثقة بالنفس التي كانت تعتبر من الركائز المهمة في المجتمعات الغربية. وتقوم الحكومات بتمديد الاستحقاقات باطراد على مدى عقود مما يتيح تطوير الديون بمستويات خطيرة، وهنا يعتقد السياسيون بأنهم ألغوا دورات الكساد والازدهار وخففوا من مخاطرها.

أصيب كثير من الناس بخيبة أمل من طريقة عمل أنظمتهم السياسية، خاصة عندما أنقذت الحكومات البنوك عن طريق أموال دافعي الضرائب ثم وقفت فيما بعد عاجزة عندما واصل الممولون دفع مكافآت ضخمة لأنفسهم. واجتاحت واشنطن بسبب هذه الأزمة موجة من الإدانة، من جميع أنحاء العالم الناشئ.

في الوقت نفسه، كسر الحزب الشيوعي الصيني الاحتكار الديمقراطي العالمي للتقدم الاقتصادي. فقد لاحظ لاري سامرز، من جامعة هارفارد، أنه عندما كانت أميركا أسرع نمواً تضاعفت مستويات المعيشة لديها تقريبا كل ٣٠ عاماً. وفي المقابل ضاعفت الصين مستوى المعيشة تقريبا كل عقد خلال الأعوام الثلاثين الماضية.

وجادلت النخبة الصينية بأن ضبط نموذجها الصارم من قبل الحزب الشيوعي، إلى جانب بذل جهد غير مسبوق لتوظيف المهووبين في الصفوف القيادية، هو أكثر كفاءة من الديمقراطية وأقل عرضة للجمود.

ويتغير القادة السياسيون كل عشر سنوات أو نحو ذلك، وهناك إمدادات ثابتة للمواهب الجديدة، كما يتم الترويج لكوادر الحزب على أساس قدرتها على تحقيق الأهداف.



ويدين النقاد الصينيون بشدة سيطرة الحكومة على الرأي العام بكافة الوسائل والطرق، من اعتقال المعارضين إلى فرض الرقابة على المحادثات على شبكة الانترنت. ومن المفارقة أن يعني هاجس سيطرة النظام على الرقابة في الصين أن الحكومة تولي اهتماما وثيقا للرأي العام.

في الوقت نفسه تمكن القادة الصينيون من معالجة بعض المشاكل الكبيرة المتعلقة ببناء الدولة التي كان من الممكن أن يستغرق التعامل معها في ظل نظام ديمقراطي عقودا طويلة. واستطاعت الصين وخلال عامين فقط تمديد تغطية المعاشات التقاعدية لـ ٢٤٠ مليون شخص من سكان الريف، وهذا الرقم هو على سبيل المثال أكبر بكثير من العدد الإجمالي للأشخاص الذين يشملهم نظام التقاعد في أميركا.

ييدي العديد من الصينيين استعدادهم للتكيف مع نظامهم إذا ما تحقق النمو في بلدهم. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد «بيو» للمواقف العالمية عام ٢٠١٣ أن ٨٥٪ من الصينيين كانوا «راضين جدا» عن توجه بلادهم، مقارنة بحوالي ٣١٪ من الأميركيين. في هذا المجال يجادل «تشانغ يوي» من جامعة فودان بأن الديمقراطية تدمر الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لأنها تضيي الجمود على الطابع المؤسسي، وتهين عملية صنع القرار وتخرج الرؤساء من الدرجة الثانية مثل جورج بوش الابن.

يقول الباحث يو كينغ من جامعة بكين «إن الديمقراطية تجعل الأمور البسيطة بالغة التعقيد وتافهة وتسمح لبعض المتملقين السياسيين بالتحدث بشكل جميل لتضليل الشعب». كما لاحظ «وانغ جي سي» وهو أيضا من جامعة بكين أن «العديد من البلدان النامية التي أدخلت القيم الغربية والنظم السياسية تعاني من اضطراب وفوضى»، في حين توفر الصين نموذجا بديلا. وتأخذ البلدان من أفريقيا (رواندا) إلى الشرق الأوسط (دبي) إلى جنوب شرق آسيا (فيتنام) هذه النصيحة على محمل الجد.

خلال التسعينيات من القرن الماضي، اتخذت روسيا بضع خطوات «مسكرة» في هذا الاتجاه تحت حكم بوريس يلتسين. ولكن في نهاية عام 1999 استقال يلتسين وسلم السلطة لفلاديمير بوتين، العميل السابق في الاستخبارات الروسية والذي تولى منصب رئيس الوزراء وكان رئيسا لروسيا مرتين، وقد دمر «قيصر» ما بعد الحداثة جوهر الديمقراطية في روسيا، حيث كمّم أفواه الصحفيين وسجن معارضيه، مع الحفاظ على المشهد أنه يمكن للجميع التصويت، ما دام بوتين هو الفائز في النهاية.

وتبع القادة المستبدون في فنزويلا وأوكرانيا والأرجنتين وغيرها - بوتين بانتهاج ديمقراطية زائفة منحرفة بدلا من التخلص منها تماما، وبالتالي تشويه سمعتها أكثر من ذلك.

وكانت النكسة الكبرى بعد ذلك حرب العراق، عندما لم يظهر أي أثر لأسلحة الدمار الشامل المزعومة لصدام حسين بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في عام ٢٠٠٣. وقد حول بوش أهداف الغزو

لتبرير الحرب على أنها معركة من أجل الحرية والديمقراطية. وقال في خطاب تنصيبه رئيسا للمرة الثانية ”إن تضافر جهود الدول الحرة لتعزيز الديمقراطية هو مقدمة لهزيمة أعدائنا“، وكان هذا أكثر من مجرد انتهازية.

كذلك يعتبر اليساريون أن هذا دليل على أن الديمقراطية كانت مجرد ”ورقة توت“ بالنسبة للإمبريالية الأميركية. في حين اعتبر الواقعيون في السياسة الخارجية أن الفوضى المتزايدة في العراق دليل على أن عملية الترويج لتعزيز الديمقراطية التي كانت تقودها الولايات المتحدة كانت وصفة لعدم الاستقرار. بينما رأى المحافظون الجدد الذين أصيبوا بخيبة أمل، مثل فرانسيس فوكوياما، وهو عالم سياسي أميركي، أن الديمقراطية لا يمكن أن تضرب بجذورها في الأرض الصخرية .

النكسة الثالثة والخطيرة كانت في مصر عندما انهار نظام حسني مبارك عام ٢٠١١ وسط احتجاجات ضخمة، مما جدد الآمال بأن الديمقراطية ستنتشر في منطقة الشرق الأوسط. ولكن النشوة سرعان ما تحولت إلى يأس. فقد فاز في الانتخابات التي تلت ذلك في مصر مرشح جماعة الإخوان د. محمد مرسي أمام الليبراليين الناشطين. وقد تعامل مرسي مع الديمقراطية باعتباره ربح كل شيء في النظام، فعين أنصاره من جماعة الإخوان في جميع مرافق الدولة، ومنح نفسه سلطات مطلقة كما شكّل مجلس شيوخ جميع أعضائه من الإخوان المسلمين.

في تموز من العام ٢٠١٣ تدخل الجيش المصري وألقى القبض على أول رئيس منتخب ديمقراطيا في مصر، كما اعتقل قياديين في جماعة الإخوان وقتل مئات المتظاهرين. ومع بداية الحرب في سوريا والفوضى في ليبيا والانقلاب العسكري في مصر تبدد الأمل في أن يفرض الربيع العربي إلى ازدهار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط .

أثناء ذلك فقد بعض المنضوين الجدد إلى معسكر الديمقراطية بريقهم . ومنذ دخول الديمقراطية إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ يحكم هذا البلد حزب واحد فقط هو حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والذي أصبح يسير تدريجيا وفقا لمصالحه الذاتية. أما تركيا التي كانت تجمع ذات يوم الإسلام المعتدل مع الازدهار والديمقراطية فقد انحدرت إلى الفساد والاستبداد، وكذلك الأمر في بنغلادش وتايلاند وكمبوديا حيث قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات الأخيرة ورفضت قبول نتائجها.

كل هذه الأمور تثبت أن بناء المؤسسات اللازمة للحفاظ على الديمقراطية هو في الواقع عمل بطيء جدا، وقد بددت المقولة الشعبية المعروفة أن الديمقراطية سوف تزدهر بسرعة وبشكل تلقائي بمجرد زرع البذور..

تعطي الدول الغربية حقوقا واسعة للتصويت بعد فترة طويلة من تأسيس أنظمة سياسية متطورة، إضافة إلى تقديم خدمات مدنية قوية وحقوق دستورية راسخة في المجتمعات التي تعزز بمفاهيم حقوق الأفراد والهيئات القضائية المستقلة.

وفي السنوات الأخيرة تبدو المؤسسات التي تهدف إلى تقديم نماذج للديمقراطيات الجديدة قديمة وغير فعالة في تلك المؤسسات الثابتة. كما أصبحت الولايات المتحدة نموذجا لطريق مسدود يغلب عليه هاجس الحزبية حتى أنها أخفقت في تسديد ديونها مرتين في العامين الماضيين. ويغلب أيضا على الديمقراطية الأمريكية طابع الغش، وممارسة رسم حدود الدوائر الانتخابية لترسيخ قوة شاغليها، وهذا الأمر يشجع على التطرف لأنه يجري حرمان عدد كبير من الناخبين من حقهم في التصويت. وهنا يظهر دور المال في السياسة الأمريكية.

يضيف الآلاف من جماعات الضغط (أكثر من 20 لكل عضو في الكونغرس) المزيد لتعقيد الديمقراطية، وهي الطريقة الفضلى لتهرب الامتيازات. كل هذا يخلق الانطباع بأن الديمقراطية الأمريكية هي للبيع وأن الأغنياء لديهم قوة أكثر من الفقراء، وحتى أن جماعات الضغط والجهات المانحة تصر على أن الإنفاق السياسي هو تمرين في حرية التعبير. والنتيجة هنا أن صورة الولايات المتحدة - ومن خلال توسعها في الديمقراطية - قد تلقت ضربة قاضية.

لا يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجا جيدا للديمقراطية. فقرار اعتماد اليورو اتخذ في العام 1999 من قبل التكنوقراط، وقامت دولتان فقط هما السويد والدنمرك بإجراء استفتاء حول هذه المسألة (كلاهما قالت لا).

تم التنازل عن الجهود المبذولة للحصول على موافقة شعبية لمعاهدة لشبونة التي تعززت بقوة في بروكسل، وفي الأيام العصيبة من أزمة اليورو أجبرت النخبة الأوروبية إيطاليا واليونان على تعيين قادة ديمقراطيين منتخبين مع قادة تكنوقراط. وقد تم تجاهل واحتقار البرلمان الأوروبي الذي يعتبر محاولة فاشلة لإصلاح العجز الديمقراطي في أوروبا. أصبح الاتحاد الأوروبي أرضا خصبة للأحزاب الشعبوية مثل حزب من اجل الحرية في هولندا الذي يرأسه غريت فيلدرز وحزب الجبهة الوطنية التابع لمارين لوبان في فرنسا التي تدعي الدفاع عن الناس العاديين ضد النخبة غير الكفوءة والمتغترسة.

### - الاضطراب الديمقراطي

تعاني الديمقراطية بشكل واضح من مشاكل هيكلية خطيرة حتى في عقر دارها. ومنذ بزوغ فجر العهد الديمقراطي أواخر القرن التاسع عشر عبّرت الديمقراطية عن نفسها من خلال الدول القومية والبرلمانات الوطنية، حيث ينتخب الشعب ممثلين يتسلمون مقاليد السلطة الوطنية لفترة محددة. لكن هذا الترتيب يتعرض اليوم للهجوم من كافة الجهات.

من الجهة العليا، غيرت العولمة السياسة الوطنية بشكل كبير، فقد انغمس الوطنيون في السلطة أكثر من أي وقت مضى، خاصة للتجارة والتدفقات المالية والأسواق العالمية والهيئات المتخطية للحدود. وبالتالي وجدت هذه الهيئات نفسها غير قادرة على الوفاء بالوعود التي قطعها للناخبين. في هذا المجال وسّعت المنظمات

الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي نفوذها. كذلك استجاب الساسة الوطنيون أيضا للعملة بتقليص تقديراتهم وتسليم السلطة إلى جماعات تكنوقراطية غير منتخبة في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال فقد ارتفع عدد البنوك في الدول التي تملك بنوكا مركزية مستقلة من حوالي ٢٠ بنكا في العام ١٩٨٠ إلى ١٢٠ بنكا حتى يومنا هذا.

من الجهة الأدنى تأتي التحديات بنفس القوة، حيث يمكن أن تكون من دول انفصالية مثل الفريق الكتالوني أو من الاسكتلنديين، أو من الولايات الهندية، وأيضا من محافظي المدن الأميركية. تحاول هذه الجهات استعادة السلطة من الحكومات الوطنية. هناك أيضا مجموعة أطلق عليها مويسيس نعيم، من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي اسم القوى الصغرى مثل المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط، التي ساهمت في تعطيل الحياة السياسية التقليدية، وجعلت الحياة تبدو أكثر صعوبة بالنسبة للزعماء الديمقراطيين والمستبدين على حد سواء.

ساهم الإنترنت في تنظيم وإثارة الرأي العام في عالم يمكن للشعوب فيه أن تشارك في التصويت كل أسبوع من خلال تلفزيون الواقع، ويمكنهم أيضا دعم أي عريضة بمجرد نقرة على الكمبيوتر. وتبدو الآليات والمؤسسات البرلمانية الديمقراطية التي تحدث من خلالها الانتخابات كل عدة سنوات قديمة نوعا ما.

ومع ذلك فإن التحدي الأكبر للديمقراطية لم يأت من الجهة العليا ولا من الجهة الأدنى، إنما جاء من داخل الناخبين أنفسهم. وقد أثبت قلق أفلاطون الكبير بشأن الديمقراطية أن الشعب سيعيش حياته بوتيرة روتينية وسوف ينشغل عن الديمقراطية بملذاته، وقد أثبت الزمن صحة تنبؤاته.

انشغلت الحكومات الديمقراطية بتقديم الأموال لإرضاء ناخبها لتزداد بذلك ديون الدولة على المدى القصير، بينما أهملوا الاستثمار على المدى الطويل، ولم تعدل إيطاليا وفرنسا ميزانيتها منذ أكثر من ثلاثين عاما. وقد كشفت الأزمة المالية بكل وضوح عدم استدامة هذه الديمقراطية الممولة بالديون.

يجب على السياسيين اليوم مواجهة المقايضات الصعبة التي تجنّبها من النمو المطرد والقروض السهلة. لكن إقناع الناخبين بالتكيف مع عصر جديد من التقشف لن يثبت شعبية في صناديق الاقتراع. سوف يستفز النمو البطيء والميزانيات المحكّمة الصراع، بينما تتنافس جماعات المصالح على الموارد المحدودة. ولجعل الأمور أكثر تعقيدا، يحدث هذا التنافس في الوقت الذي تشيخ فيه الشعوب الغربية. كما تعاني هذه الدول الديمقراطية من صراع بين الماضي والحاضر، بين الحقوق الموروثة والاستثمارات المستقبلية.

إن التكيف مع هذه الظروف الصعبة سيؤدي إلى مزيد من التشاؤم في ميدان السياسة، فقد انخفضت نسبة المشاركة في الأحزاب في الدول المتقدمة، ففي بريطانيا يشارك ١٪ فقط من السكان في الأحزاب السياسية، بينما كانت هذه النسبة ٢٠٪ عام ١٩٥٠. كما انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات أيضا، وقد أظهرت

دراسة أجريت في ٤٩ دولة ديمقراطية انخفاضا في عدد المشاركين بنسبة ١٠٪ في الفترة من الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٣.

وفي الوقت نفسه هناك أيضا خلط بين الترفيه والسياسة، ففي عام ٢٠١٠ فاز في ايسلاند، حزب صرح علنا بأنه سيكون حزبا فاسدا، ومع ذلك فقد فاز في الانتخابات لسيطر على مجلس العاصمة ريكيافيك، وكذلك صوت ربع الإيطاليين لحزب أسسه ممثل كوميدي.

كل هذه السخرية الشعبية حول السياسة قد تكون صحية إذا طالب الشعب بأمور معقولة من حكوماته، ولكن هذا الشعب يطلب المزيد دائما. ويمكن أن تكون النتيجة سامة ويمكن أن تؤدي إلى مزيج مستقر بين الاعتماد على الحكومة من جهة وازدراء الحكومة من جهة أخرى، هنا يسير الخلل الديمقراطي جنبا إلى جنب مع النكد الديمقراطي.

تساعد مشاكل الديمقراطية في عصر دارها على فهم النكسات في أماكن أخرى. فقد أدت الديمقراطية دورها في القرن العشرين بشكل جيد إلى حد ما بسبب الهيمنة الأمريكية. وبطبيعة الحال تريد بعض الدول محاكاة القوة الرائدة في العالم. ولكن مع نمو النفوذ الصيني فقدت أميركا وأوروبا جاذبيتهما كقدوة كما خسرت شهيتهما لنشر الديمقراطية. وتبدو الإدارة الأمريكية اليوم مشلولة بسبب الخوف من أن تنتج الديمقراطية أنظمة مارقة أو تؤدي إلى تمكين الجهاديين.

لماذا يجب على الدول المتقدمة أن تعتبر الديمقراطية كشكل مثالي من أشكال الحكومة في الوقت الذي لا تستطيع فيه الحكومة الأمريكية تمرير ميزانية أو خطة للمستقبل؟ لماذا يجب أن يستمع الحكام المستبدون إلى محاضرات عن الديمقراطية من أوروبا، في الوقت الذي ينهب نخبة اليورو والقادة المنتخبين الذي يقفون في طريق العقيدة المالية؟

لقد كشفت الأزمة المالية بكل وضوح عدم استدامة الديمقراطية الممولة الديون، وفي الوقت نفسه، واجهت الديمقراطيات في العالم الناشئ نفس المشاكل التي تعاني منها الدول الغنية. وقد انغمست هي أيضا في الإنفاق القصير الأمد بدلا من الاستثمار الطويل الأجل.

الأمور ليست بهذا السوء هذه الأيام، ولكن الصين تشكل اليوم تهديدا أكثر مصداقية بكثير من الفكرة التي تبنتها الشيوعية أن الديمقراطية بطبيعتها أرفع وسوف تفوز في نهاية المطاف.

يخفي التقدم المذهل للصين مشاكل أعمق في هذا البلد. فقد أصبحت النخبة زمرة لخدمة مصالح ذاتية. ويملك أغنى ٥٠ عضوا في مجلس الشعب الصيني حوالي 94.7 مليار دولار أكثر ب60 مرة من أغنى 50 عضوا

في الكونغرس الأمريكي . وقد انخفض النمو الاقتصادي في الصين من ١٠٪ إلى ٨٪. ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الانخفاض وفي ذلك تحدّ ضخم لنظام تعتمد شرعيته على مدى قدرته على تحقيق نمو ثابت للنمو. في الوقت نفسه، أشار ألكسي دو توكفيل في القرن التاسع عشر إلى أن الديمقراطيات تبدو دائماً أضعف مما عليه حقاً، فهم مشوشون على السطح ولكن لديهم الكثير من نقاط القوة الخفية. لذا فإن تكون قادراً على تثبيت قادة بدلاء قادرين على تقديم سياسات بديلة تجعل الديمقراطيات تبدو أفضل من الأنظمة الاستبدادية في إيجاد حلول خلاقة للمشاكل ورفع التحديات الوجودية، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يستغرق بعض الوقت المتعرج للوصول إلى السياسات الصحيحة، لكن حتى تنجح هذه السياسات يجب أن تضمن الديمقراطيات الناشئة والراسخة أنها مبنية على أسس ثابتة.

### – الحصول على ديمقراطية صحيحة

الشيء الأكثر لفتاً للانتباه هنا أن مؤسسي الديمقراطية الحديثة مثل جيمس ماديسون وجون ستوارت أصبحوا أكثر تصلباً مما كانوا عليه سابقاً، فهم يعتبرون الديمقراطية آلية قوية ولكنها غير كاملة، وأنها شيء يحتاج إلى أن يصمّم بعناية من أجل تسخير الإبداع البشري ولكن أيضاً من أجل أن يوقف الفساد البشري، ومن ثم يضعه في حالة عمل جيدة تتطور باستمرار وتعديل ثم يعمل بها .

إن الحاجة إلى قوة العزيمة تزداد عند تأسيس ديمقراطية وليدة. وأحد الأسباب التي تجعل الكثير من التجارب الديمقراطية تفشل في الآونة الأخيرة هو أنها وضعت الكثير من التركيز على الانتخابات والقليل جداً على السمات الأساسية للديمقراطية. ثم أن سلطة الدولة تحتاج إلى أن يتم النظر فيها، وعلى سبيل المثال فإن الحرية الفردية مثل حرية التعبير وحرية التنظيم يجب أن تكون مضمونة.

أبليت الديمقراطيات الحديثة بلاء حسناً في جزء كبير منها لأنها تجنبت إغراء الأغلبية – فالأغلبية التي تفوز في الانتخابات يحق لها أن تفعل ما يخلو لها. وقد نجحت الهند كدولة ديمقراطية منذ عام ١٩٤٧ (باستثناء بضع سنوات من حكم الطوارئ) وكذلك الأمر مع البرازيل والسبب نفسه وهو وضع كل القيود المفروضة على سلطة الحكومة وتقديم ضمانات للحقوق الفردية.

لا تعزز الدساتير القوية الاستقرار على المدى الطويل، وذلك يخفض أرجحية انقلاب الأقليات الساخطة على النظام. كما أن هذه الدساتير تدعم النضال ضد الفساد الذي هو لعنة في الدول النامية. على العكس، فإن أول علامة على أن الديمقراطية الوليدة تتجه نحو الصخور غالباً ما تأتي عندما يحاول الحكام المنتخبين تقويض القيود على سلطتهم في كثير من الأحيان باسم حكم الأغلبية. فقد حاول مرسي حشد مجلس الشعب المصري

مع أنصاره من جماعة الإخوان المسلمين. وكذلك حاول يانوكوفيتش تقليل سلطة مجلس النواب الأوكراني. أما بوتين فقد ضرب بعرض الحائط المؤسسات المستقلة في روسيا وذلك باسم الشعب.

يجب على الزعماء الأجانب أن يكونوا أكثر استعدادا للتحدث علنا عندما يشارك الحكام في مثل هذا السلوك غير الليبرالي حتى لو كانت الأغلبية تؤيد ذلك. ولكن الناس الذين هم بحاجة أكثر إلى تعلم هذا الدرس هم مهندسو الديمقراطيات الجديدة.

إن التغييرات الواضحة الأخرى تحسن الأمور. كما يجب إصلاح تمويل الأحزاب، بحيث تصبح أسماء المانحين معروفة لدى الجمهور، مما يقلل من تأثير المصالح الخاصة. وقد يطلب البرلمان الأوروبي من نوابه تقديم إيصالات لنفقاتهم.

ويحتاج الاصطلاحيون إلى أن يكونوا أكثر طموحا. وأفضل طريقة لكبح قوة المصالح الخاصة هي الحد من عدد الأشياء الجيدة التي يمكن للدولة أن تقوم بها. وأفضل طريقة لمعالجة خيبة الأمل الشعبية للسياسيين هي الحد من عدد الوعود التي يمكن أن تقدمها الدولة.

إن مفتاح الديمقراطية الصحية هو باختصار «الدولة المحدودة» وهي فكرة تعود إلى الثورة الأميركية في تأطير الحكومة التي تدار من قبل الرجال على الرجال»، قال ماديسون، «تكمّن الصعوبة الكبيرة في هذا: يجب عليك أولا تمكين الحكومة من السيطرة على المحكوم. وفي المكان التالي حملها على السيطرة على نفسها». كانت فكرة «الحكومة المحدودة» جزءا من عملية استئناف الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية أيضا. وقام ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) بتأسيس حقوق ومعايير لا يمكن للبلدان أن تخرقها، حتى لو أرادت الأغلبية القيام بذلك.

تمكنت معظم الديمقراطيات الجديدة الناجحة من تجنب إغراء الأغلبية. وقد تحركت هذه الضوابط والتوازنات بسبب الخوف من الاستبداد، ولكن اليوم، وخاصة في الغرب، من الصعب استكشاف مخاطر الديمقراطية الكبيرة، ومن هذه المخاطر الحجم المتزايد للدولة، فالتوسع المستمر للحكومة يخفض الحرية ويؤدي إلى تسليم السلطة إلى المصالح الخاصة أكثر من أي وقت مضى. وتأتي المخاطر الأخرى من سلوك الحكومة في تقديم وعود لا يمكن تحقيقها، وذلك عن طريق إنشاء استحقاقات لا يمكن إنجازها أو بشن حروب لا يمكن الفوز بها.

ويمكن للحكومات أن تمارس سياسة ضبط النفس بعدة طرق مختلفة. إذ يمكنها وضع السترة الذهبية من خلال اعتماد قواعد مالية صارمة كما فعلت الحكومة السويدية بتعهداتها بتحقيق التوازن في الميزانية على مدى الدورة الاقتصادية. كما يمكنها تقديم "أحكام غروب الشمس" التي تجبر السياسيين على تجديد القوانين كل عشر سنوات، ويمكنهم أن يطلبوا من اللجان غير الحزبية تقديم اقتراحات لإصلاحات طويلة الأجل. لقد أنقذ السويديون نظام معاشاتهم التقاعدية من الانهيار عندما اقترحت لجنة مستقلة إصلاحات واقعية تتضمن زيادة استخدام صناديق المعاشات الخاصة، وربط سن التقاعد بمتوسط العمر المتوقع.

هذا الأمر ليس وصفة لإضعاف الديمقراطية من خلال تسليم المزيد من السلطة للأشخاص الجيدين والعظماء، وليس بالضرورة أن تستطيع قواعد إنكار الذات تعزيز الديمقراطية من خلال منع الناس من التصويت للسياسات الإنفاقية التي تؤدي إلى الإفلاس وإلى الانهيار الاجتماعي بحمايتها الأقليات من الاضطهاد. لكن حكومة التكنوقراط يمكن أن تمضي بعيدا، يجب أن تقوّض السلطة باعتدال في عدد من المجالات الكبيرة مثل السياسة النقدية وإصلاح الاستحقاقات، ويجب أن تكون العملية مفتوحة وشفافة.

ويجب أن يكون عمل المبعوث صعودا نحو طبقة النبلاء والتكنوقراط متوازنا مع عمل المبعوث نحو الطبقة الدنيا بحيث تسلّم بعض القرارات للناس العاديين. الخدعة هنا تكون بالتحكم في هاتين القوتين العولمة والمحلية، بدلا من محاولة تجاهلهم أو مقاومتهم. ويمكننا من خلال التوازن الصحيح بين هذين النهجين وهما نفس القوى التي تهدد الديمقراطيات الراسخة من أعلى من خلال العولمة ومن أسفل من خلال القوى الصغرى، أن نعزز الديمقراطية بدلا من تقويضها.

قال توكفيل إن الديمقراطية المحلية تمثل في كثير من الأحيان الديمقراطية في أبهى صورها: تهدف اجتماعات المدن إلى الحرية بينما تتجه المدارس الابتدائية إلى العلم وتهدف إلى جعل هذا العلم في متناول الناس حيث يعلمون الرجال كيفية استخدامه والاستمتاع به. ويمكن للتكنولوجيا الحديثة تنفيذ نسخة حديثة من لقاءات توكفيل لتعزيز المشاركة المدنية والابتكار. ومن شأن الديمقراطية المفرطة للأصوات العامة المتوفرة عبر الإنترنت أن تلعب دورا على يد جماعات المصالح الخاصة.





## الدور العالمي الجديد لألمانيا : برلين تتقدم<sup>(1)</sup>

فرانك فالتر، شتاينماير، الدور العالمي الجديد لألمانيا: برلين تتقدم مجلة فورين افيرز،

تموز-آب ٢٠١٦، المجلد ٩٥-العدد ٤-، ص ١١٣١٠-٦

على مدى العقدين الماضيين شهد الدور العالمي لألمانيا تحولاً ملحوظاً. فبعد إعادة توحيدها سلمياً عام ١٩٩٠، كانت ألمانيا في طريقها لتصبح عملاقاً اقتصادياً دون تقديم الكثير على ساحة السياسة الخارجية. ولكن اليوم تعد ألمانيا قوة أوروبية كبرى تجتذب الثناء والنقد بشكل متساوٍ. وينطبق ذلك على استجابة ألمانيا لموجة اللاجئين الأخيرة - حيث استضافت أكثر من مليون شخص العام الماضي - وعلى تعاملها مع أزمة اليورو.

مع نمو قوة ألمانيا نمت حاجة البلاد إلى توضيح سياستها الخارجية بشكل أكبر. ويمثل تاريخها الحديث مفتاح فهم كيفية رؤيتها لمكانتها في العالم. فمنذ عام ١٩٩٨ خدمت بلادها كعضو في أربع حكومات، وكقائد للمعارضة البرلمانية. خلال تلك الفترة لم تبحث ألمانيا عن دورها الجديد على الساحة الدولية، إنما ظهرت كلاعب محوري عبر بقائها مستقرة مع تغير العالم من حولها. ومع تمايل الولايات المتحدة بسبب آثار حرب العراق ومعاناة الاتحاد الأوروبي لتجاوز سلسلة من الأزمات، ظلت ألمانيا صامدة. وقد سلكت طريقاً شاقاً لتتجاوز صعوبات اقتصادية، وتتولى الآن مسؤوليات تليق بأكبر اقتصاد في أوروبا. كما تساهم ألمانيا دبلوماسياً في الحل السلمي لعدة صراعات حول العالم: أبرزها مع إيران وفي أوكرانيا، بالإضافة إلى صراعات أخرى في كولومبيا والعراق وليبيا ومالي وسوريا ودول البلقان. مثل هذه الأفعال تحمل ألمانيا على إعادة تفسير المبادئ التي وجهت سياستها الخارجية لمدة تزيد عن نصف قرن. لكن ألمانيا قوة مفكرة؛ فحتى مع تكيفها، سوف يستمر الإيمان بأهمية ضبط النفس، والتشاور، والتفاوض السلمي في توجيه تفاعلاتها مع بقية العالم.

1- Frank Walter, Steinmeier , Germany's New Global Role Walter, Foreign Affairs, July – August-2016, vol.95 – no. 4 - pp: 106 - 113

## - رجل أوروبا القوي

تعاني الولايات المتحدة وألمانيا اليوم في سبيل توفير القيادة العالمية. لقد أضر غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ بمكانتها في العالم. فبعد الإطاحة بصدام حسين، مزق العنف الطائفي العراق، وبدأ ضعف القوة الأميركية في المنطقة ولم تفشل إدارة جورج دبليو بوش في إعادة ترتيب المنطقة بالقوة فقط، بل وأدت تكاليف هذه المغامرة من القوة الناعمة والاقتصاد والسياسة إلى تقويض الموقف العام للولايات المتحدة. لقد تلاشى وهم العالم أحادي القطب.

عندما تولى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، منصبه عام ٢٠٠٩، بدأ إعادة التفكير بالتزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط والالتزامات العالمية على نطاق أوسع. يقول منتقدوه إن الرئيس قد خلق فراغات قوة ويعد اللاعبون الآخرون، بمن فيهم إيران وروسيا، على أتم استعداد لاستغلالها. ويرد داعموه، وأنا منهم، بأن أوباما يستجيب بذكاء لنظام عالمي متغير وطبيعة متغيرة للقوة الأمريكية. إنه يكيف وسائل وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية مع قدرات البلاد والتحديات الجديدة التي تواجهها.

يتعرض النظام الدولي - الذي ساعدت الولايات المتحدة وأوروبا في خلقه واستمراره - إلى ضغوط نتيجة صعود الأطراف الفاعلة التي تتحدى النظام القائم.

في غضون ذلك، واجه الاتحاد الأوروبي صراعات خاصة به. ففي عام ٢٠٠٤، قبل الاتحاد عشر دول أعضاء جددًا، حيث رحب أخيرًا بدول شرق أوروبا الشيوعية سابقًا. لكن الاتحاد الأوروبي على الرغم من توسعه فقد زخمه في سبيل تعميق أساسات اتحاده السياسي. في العام نفسه، قدم الاتحاد لأعضائه مسودة دستور طموح، صاغها فريق تحت قيادة الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان. لكن حين رُفضت الوثيقة من قبل المصوتين في فرنسا وهولندا، وهما دولتان مؤسستان، أدت الأزمة الناتجة ممن شككوا في الحاجة إلى «اتحاد أوثق من أي وقت مضى». وازدادت قوة هذه المجموعة باستمرار في السنوات التي تلت مع تراجع أنصار الاندماج.

إن النظام الدولي الذي ساعدت الولايات المتحدة وأوروبا في خلقه واستمراره بعد الحرب العالمية الثانية - والذي ولد الحرية والسلام والازدهار في الكثير من دول العالم - يتعرض اليوم لضغوط. وقد أدى الضعف المتزايد لعدة دول - وفي بعض الحالات: انهيارها الكامل - إلى زعزعة استقرار مناطق كاملة، خصوصًا أفريقيا والشرق الأوسط، كما أثار صراعات عنيفة، وولد موجات أكبر من أي وقت مضى من الهجرة الجماعية. وفي نفس الوقت تتحدى الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول بشكل متزايد النظام متعدد الأطراف القائم على قواعد حفظ السلام والاستقرار لفترة طويلة جدًا. ثم إن صعود الصين والهند إلى مصاف القوى الجديدة يغير شكل العلاقات الدولية. وقد أنتج ضم روسيا لشبه جزيرة القرم صدعًا خطيرًا يبعدها عن أوروبا والولايات

المتحدة. وتهيمن العداوة بين إيران والسعودية بشكل متزايد على الشرق الأوسط، مع تآكل نظام الدول في المنطقة ومع محاولة تنظيم الدولة الإسلامية، «داعش»، نحو الحدود بالكامل.

على الرغم من حالة عدم الاستقرار العالمية، وتراجع مكانة مراكز القوى التقليدية لصالح القوى الجديدة، ظلت ألمانيا مستقرة بشكل ملحوظ وعززت من مكانتها اقتصاديا وسياسيا.

في ضوء هذه الخلفية ظلت ألمانيا مستقرة بشكل ملحوظ. وهو إنجاز ليس بالهين، مع أخذ موقف البلاد عام ٢٠٠٣ بعين الاعتبار، حين كانت مشكلات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد بدأت للتو. في تلك الفترة وصف الكثيرون ألمانيا بأنها: «رجل أوروبا المريض»، حيث بلغت معدلات البطالة ذروتها متجاوزة ١٢٪، وأصاب الركود الاقتصاد وكانت النظم الاجتماعية مثقلة. وقد اختبرت معارضة ألمانيا للحرب تحت قيادة أمريكا في العراق عزم البلاد، وأثارت غضب واشنطن في آذار من العام نفسه، ألقى المستشار الألماني جيرهارد شرودر خطابًا في البرلمان الألماني، البوندستاغ، بعنوان «الشجاعة من أجل السلام والشجاعة من أجل التغيير»، دعا فيه لإجراء إصلاحات اقتصادية. رغم أن زملاءه في الحزب الاشتراكي الديمقراطي كانت لديهم الشجاعة الكافية لرفض حرب العراق، لكن لم تكن لديهم رغبة قوية بالتغيير. وقد أقر البرلمان الألماني إصلاحات شرودر لسوق العمل ونظام الأمن الاجتماعي، لكن مقابل ثمن سياسي باهظ دفعه شرودر نفسه؛ حيث خسر الانتخابات المبكرة عام ٢٠٠٥.

لكن هذه الإصلاحات وضعت الأساس لعودة ألمانيا إلى القوة الاقتصادية التي استمرت ليومنا هذا. كما أدت ردة فعل ألمانيا أمام الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية. حيث ركزت الشركات الألمانية على مزاياها في مجال التصنيع، وسارعت إلى استغلال الفرص الضخمة في الأسواق الصاعدة وخاصة الصين. كما دعم العمال الألمان نموذج النمو الذي تقوده الصادرات.

لكن لا يجب أن يبالغ الألمان في تقدير تقدم بلادهم فألمانيا لم تصبح قوة عظمى اقتصادية، وحصتها من الصادرات العالمية كانت أقل في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٠٤ - وبعد إعادة الاتحاد الألماني لم تصمد ألمانيا بشكل أفضل من معظم نظرائها مع احتدام المنافسة.

### قوة أوروبا السلمية

تعدّ قوة ألمانيا الاقتصادية السلمية قوة غير مبهمة. لكن بعض النقاد يعتبرون ضبط النفس العسكري الذي تمارسه البلاد ضعفاً. أثناء عهد شرودر شاركت ألمانيا في حربين (في كوسوفو وأفغانستان) وعارضت بشدة بدء حرب ثالثة (في العراق). سجلت التدخلات العسكرية في كوسوفو وأفغانستان خطوة تاريخية لدولة سعت في السابق إلى حظر كلمة «حرب» من مفرداتها تمامًا. ومع ذلك فإن ألمانيا تقدمت لأنها أخذت مسؤوليتها عن

استقرار أوروبا وتحالفها مع الولايات المتحدة على محمل الجدد. آنذاك كما الآن، تولد لدى المسؤولون الألمان قناعة عميقة بأن أمن البلاد كان مرتبطاً دون انفصام بأمن الولايات المتحدة. ومع ذلك، عارض معظمهم غزو العراق لأنهم اعتبروها حرباً اختيارية ذات شرعية مشكوك فيها، ونظراً إلى احتمال أن تثير المزيد من الصراع. في ألمانيا، لا تزال هذه المعارضة تعتبر على نطاق واسع إنجازاً هاماً - حتى من قبل القليلين الذين دعموا السياسات الأميركية في تلك الفترة.

لا يعتقد الألمان أن الحوار حول الموائد المستديرة يحل جميع المشكلات، كما أنهم لا يعتقدون أن إطلاق النار يفعل ذلك. في السنوات التي تلت مشاور قادة ألمانيا بحذر بشأن التدخل في الصراعات اللاحقة، الأمر الذي يعرض هذه القرارات لمستوى من الفحص الدقيق ما أثار استياء حلفاء البلاد. على سبيل المثال، في صيف عام ٢٠٠٦، ساعدت ألمانيا في التوسط لوقف إطلاق النار في لبنان لإنهاء الحرب بين إسرائيل وحزب الله. واعتقد أن ألمانيا كان عليها دعم هذا الاتفاق بالقوة العسكرية لو لزم الأمر، رغم أنني عرفت أن ماضيها كمرتكبين للهولوكوست جعل فكرة نشر جنود ألمان على الحدود الإسرائيلية بشكل خاص مسألة حساسة. وقبل تبني الخيار العسكري، دعت أسلافي الثلاثة المباشرين في منصب وزير الخارجية إلى برلين لطلب النصيحة. وقد جلب ثلاثتهم ٣١ عامًا من الخبرة في المنصب إلى مائدة الاجتماع. اعتمد تاريخ ألمانيا بشكل أكبر على أكبرنا، هانس ديترش غينشر، أحد محاربي الحرب العالمية الثانية، والذي جادل ضد الاقتراح. بينما وافقني عليه سلفاي الأصغر، وحتى اليوم تقوم السفن الحربية الألمانية بدورات حراسة لساحل المتوسط لمراقبة شحنات الأسلحة المرسلّة إلى لبنان كجزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - وهو اتفاق قبلته إسرائيل ودعمته.

لم يكن مسار ألمانيا نحو حزم عسكري أكبر مستقيماً (linear)، ولن يكون كذلك. ويمثل سجل التدخلات العسكرية الأجنبية المختلط بالنجاح والفشل على مدار الأعوام العشرين الماضية أحد أسباب الحذر. فقبل كل شيء يتشارك الألمان قناعة متجذرة تاريخياً وراسخة بأنه ينبغي على بلادهم استخدام قوتها السياسية

ومواردها لتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية. لقد دمّرت خبرتنا التاريخية أي إيمان بالاستثنائية الوطنية لأي دولة. ومتى أمكن، نفضل القانون «ريخت» على القوة «ماخت». نتيجة لذلك تؤكد ألمانيا على الحاجة إلى الشرعية في عملية صنع القرارات فوق الوطنية وتستثمر في التعددية التي تقودها الأمم المتحدة.

تواجه جميع عمليات النشر العسكري من قبل ألمانيا متابعة حثيثة من الرأي العام، ويجب أن تحظى بموافقة البرلمان الألماني. ودائمًا ما يسعى الألمان إلى تحقيق التوازن بين المسؤولية عن حماية الضعيف ومسؤولية ضبط النفس ولو قطع شركاء وحلفاء ألمانيا ميلاً إضافياً من أجل الدبلوماسية والتفاوض، يريد الألمان من حكومتهم أن تقطع ميلين، وهو ما يثير استياء شركائنا أحياناً. لا يعني ذلك أن ألمانيا تعوّض بشكل مفرط عن ماضيها

الحربي. بل إن ألمانيا كقوة مفكرة تسعى للتوفيق بين دروس التاريخ وتحديات الحاضر. وسوف تستمر ألمانيا في تأطير موقفها الدولي بشكل رئيسي على الصعيدين الدبلوماسي والمدني، ولن تلجأ إلى التدخل العسكري إلا بعد قياس حجم الخطر وجميع البدائل الممكنة.

### - تبني دورٍ عالمي

استمرت قوة ألمانيا الاقتصادية النسبية ونهجها الحذر في استخدام القوة مع التغير الجذري الذي خضعت له البيئة العالمية والإقليمية. كانت شراكة ألمانيا مع الولايات المتحدة واندماجها في الاتحاد الأوروبي محورين رئيسيين في سياستها الخارجية. لكن مع تعثر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صمدت ألمانيا وصعدت كقوة عظمى، إلى حد كبير بشكلٍ افتراضي.

في هذا الدور توصلت ألمانيا إلى إدراك أنها لا يمكنها الهروب من مسؤولياتها. وبما أن ألمانيا تقع في وسط أوروبا، فلا العزلة ولا المواجهة تمثل خيارًا سياسيًا حكيماً. وبدلاً من ذلك تحاول ألمانيا استخدام الحوار والتعاون لتعزيز السلام وإنهاء الصراع.

نتوقف هنا عند دور ألمانيا الجديد في الشرق الأوسط. طوال عقود هيمن الصراع العربي الإسرائيلي على المشهد السياسي للمنطقة. وفي العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية تجنبت ألمانيا عمداً تويي دورٍ في طليعة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة. لكن اليوم، مع انتشار الصراعات، تتدخل ألمانيا بشكلٍ أوسع في أنحاء المنطقة. ومنذ عام ٢٠٠٣، عندما بدأت الجهود متعددة الأطراف لثني إيران عن بناء قنبلة نووية، لعبت ألمانيا دوراً محورياً، وكانت أحد الموقعين على اتفاق عام ٢٠١٥. كما تشارك ألمانيا بقوة في إيجاد حلٍ دبلوماسي للصراع في سوريا.

لا تبتعد ألمانيا عن مسؤولية المساعدة في بناء هيكلٍ أمني جديد في المنطقة؛ وهي عملية ربما مهّد لها الطريق مع الاتفاق مع إيران. ويقدم تاريخ أوروبا هنا بعض الدروس المفيدة. فقد ساعد مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ في تغلب القارة على انقسامات حقبة الحرب الباردة عبر إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا اختار اللاعبون الإقليميون التطلع إلى هذا المثال سيجدون دروساً مفيدة قد تساعدهم في معالجة صراعاتهم الحالية. أحياناً يحتاج الألمان من الآخرين أن يذكرونا بفائدة تاريخنا. على سبيل المثال، في العام الماضي أجريت محادثة ملهمة مع مجموعة صغيرة من المثقفين في جدة بالمملكة السعودية. وقال أحدهم: «نحتاج إلى سلام وستفاليا في المنطقة». ويلهم الاتفاق الذي توصل إليه الدبلوماسيون في مونستر وأوسنابروك عام ١٦٤٨، لفصل الدين

عن القوة العسكرية- المفكرين في الشرق الأوسط إلى يومنا هذا. وبالنسبة لأحد سكان وستفاليا الأصليين مثلي، ليس هناك تذكير بالقوة المفيدة للماضي أفضل من هذا.

### - الارتقاء إلى مستوى التحدي

وفي مكان أقرب إلى الوطن اختبرت الأزمة الأوكرانية القيادة والمهارات الدبلوماسية الألمانية. فمذ انهبنا نظام فيكتور يانوكوفيتش وضم روسيا للقرم مطلع عام ٢٠١٤، قادت ألمانيا وفرنسا جهودًا دولية لاحتواء الأزمة السياسية والعسكرية وحلها في النهاية. ومع تركيز الحكومة الأميركية على تحديات أخرى، تولت ألمانيا وفرنسا دور المحاورتين الرئيسيتين لروسيا بشأن المسائل المتعلقة بأمن أوروبا وبقاء الدولة الأوكرانية.

لم تزاحم ألمانيا الآخرين لتحصل على هذه المكانة، كما لم يخترها أحد لنيل هذا الدور. إنها علاقات سياسية واقتصادية طويلة الأمد مع روسيا وأوكرانيا جعلتها وسيطةً للطرفين، رغم دعم برلين الواضح لضحايا العدوان الروسي. أدى الحوار السياسي المكثف الذي جرى في ألمانيا بشأن كيفية الاستجابة للتحدي إلى تعزيز مصداقية برلين، عبر إفهام العالم أن الحكومة لم تتخذ قراراتها باستهتار. ويعتبر اتفاق مينسك الذي

توسّطت ألمانيا وفرنسا لتوقيع في شباط ٢٠١٥ لوقف الأعمال العدائية بعيداً عن المثالية، لكن هناك شيء واحد مؤكد: لولا خروج الصراع عن السيطرة منذ وقت طويل وامتد إلى خارج منطقة دونباس الأوكرانية. ومع المضي قدماً، سوف تستمر ألمانيا في فعل ما بإمكانها لمنع التوترات من التصاعد لدرجة بدء حرب باردة جديدة.

ربما ليس هناك دولة أوروبية أخرى يرتبط مصيرها، لهذه الدرجة الوثيقة، بوجود ونجاح الاتحاد الأوروبي كما يرتبط مصير ألمانيا.

في غضون ذلك، أثناء أزمة اليورو، أُجبرت ألمانيا على مواجهة الخطر الذي تشكله مستويات الديون المفرطة لبعض دول البحر المتوسط في الاتحاد الأوروبي. لكن بدلاً من وضع مسؤولية مثل هذه التغييرات في يد النخب الوطنية لهذه الدول، فضّل الكثيرون في أوروبا لوم ألمانيا لقيادتها أجزاء من جنوب أوروبا نحو الفقر، والخضوع، والانهيار، حسبما زعموا.

تعرضت ألمانيا لانتقادات مماثلة أثناء أزمة اللاجئين المستمرة. في الخريف الماضي، فتحت ألمانيا حدودها للاجئين، الذين يأتي أغلبهم من العراق وسوريا. وقلقت حكومات التشيك، والمجر، وسلوفاكيا حيال أن هذه الخطوة لأنها سوف تؤدي إلى تفاقم الأزمة عبر تشجيع المزيد من اللاجئين على دخول بلادهم أملاً في العبور إلى ألمانيا في النهاية. ولكن، حتى الآن، أثبتت هذه المخاوف أن لا أساس لها من الصحة.

تظل كيفية وموعد حل أوروبا لهذه الأزمة غير واضحين. ولكن ما هو واضح أن دولة قوية نسبيًا كألمانيا لا يمكنها حلها وحدها. لا يمكننا الاستسلام للرغبة المتزايدة لدى فئات معينة من الناخبين للاستجابة على مستوى وطني منفرد، عبر فرض حدود تعسفية على قبول اللاجئين، على سبيل المثال. لا يمكن لألمانيا أن تبني سياستها الخارجية على حلولٍ تعد بإصلاحات سريعة لكنها في الواقع تؤدي إلى نتائج عكسية، سواء أكانت تلك الحلول أسوارًا أم حروبًا.

تتطلب السياسة الخارجية المتأنية تشاورًا مستمرًا بشأن الخيارات الصعبة. كما تتطلب مرونة. وإذا أخذنا الاتفاق الأخير المتعلق باللاجئين الذي ساعدت ألمانيا الاتحاد الأوروبي على توقيعه مع تركيا. ورغم التطورات المثيرة للجدل داخل تركيا، مثل تصاعد العنف في المناطق الكردية والمضايقات المتزايدة لوسائل الإعلام والمعارضة، أدركت ألمانيا أن لتركيا دورًا حساسًا تلعبه في الأزمة وأنه لا يمكن إحراز أي تقدم مستدام دونها. لا أحد يستطيع أن يقول اليوم ما إذا كانت العلاقة الجديدة ستكون بناءة على المدى الطويل أم لا. لكن لا يمكن أن يكون هناك تقدم أو إدارة إنسانية للحدود الخارجية ما لم يشارك القادة الأوروبيون بشكل جاد مع نظرائهم الأتراك.

وصف بعض السياسيين، مثل وزير الخارجية البولندي السابق، راديك سيكورسكي، ألمانيا بأنها «الدولة التي لا غنى عنها» في أوروبا. لم تطمح ألمانيا إلى هذه المكانة. لكن الظروف أجبرتها على تولى دورٍ محوري. ربما ليس هناك دولة أوروبية أخرى يرتبط مصيرها لهذه الدرجة الوثيقة بوجود ونجاح الاتحاد الأوروبي. ولأول مرة في التاريخ تعيش ألمانيا في سلامٍ ومودةٍ مع فرنسا وبولندا وبقية القارة. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى التخلي عن السيادة الكاملة ومشاركة الموارد، وهما أمران شجعهما الاتحاد الأوروبي لحوالي ٦٠ عامًا. نتيجة لذلك، يمثل الحفاظ على الاتحاد وتشارك عبء القيادة أهم أولويات ألمانيا. وحتى يطور الاتحاد الأوروبي القدرة على لعب دورٍ أقوى على الساحة العالمية، ستبذل ألمانيا قصارى جهدها لتظل صامدة قدر الإمكان؛ لمصلحة أوروبا كاملة. سوف تكون ألمانيا قائدة مسؤولة ومحتاطة ومفكرة، ترشدها بشكل رئيسي غرائزها الأوروبية.





## الانتخابات الأميركية 2016 - القضايا الدولية<sup>(1)</sup>

انتخابات العام ٢٠١٦ - القضايا الدولية - مؤسسة راند - ٧ تشرين الأول ٢٠١٦

انسحب عناصر تنظيم الدولة الإسلامية من معظم المدن المهمة في سوريا، ووجدت هذه العناصر نفسها محاصرة من جميع الجهات، لكن هزيمة التنظيم على أرض المعركة ليست سوى الخطوة الأولى من المعركة الطويلة للقضاء على التنظيم.

إن التصورات الغربية لتنظيم داعش كمركز للقيادة وكمسيطر أساسي على الإرهاب الدولي مضللة. في المقابل يمثل التنظيم عدة تهديدات منها الخلافة المعلنة نفسها التي تتمركز في مناطق ليبيا ونيجيريا.

قامت قوات التحالف أثناء قتالها لتنظيم داعش على الأرض بخطوات جبّارة، فقد وجدت ليندا روبنسون المحللة السياسية الدولية خلال سفرها أثناء الأشهر الأولى من الحملة الدولية للقضاء على داعش أن القوات المحلية على الخطوط الأمامية كانت، مع بعض الاستثناءات، مجزأة وغير مسلحة تماما وأيضا غير مستعدة للسيطرة على الأرض.

يتطلب النجاح في قتال داعش كما قالت روبنسون «مواصلة تطوير المقاتلين المحليين في القوات الخاصة، فضلا عن إقامة حكم فعّال في العراق وسوريا». وقد أشار المحللان السياسيان اندرو ليبين وكولن كلارك الى وجوب مخاطبة القوى الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في صعود داعش مثل الانقسامات الطائفية الشرسة في العراق والحرب الأهلية في سوريا..

١ - ترجمة أمّنة رزق - ملف البحث الراجع

## - خطة عملية للسلام في سوريا

لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الانتظار من أجل تسوية سياسية لوضع حد لإراقة الدماء في سوريا. فهدف الولايات المتحدة الأساسي على الأقل في هذه المرحلة هو تثبيت وقف إطلاق النار والمحافظة عليه، حتى لو كان ذلك يعني تأجيل اتخاذ القرار المتعلق بنظام الرئيس بشار الأسد القاتل. هذه هي الطريقة العملية الوحيدة لإنهاء القتال.

تهدف خطة السلام في سوريا إلى تجميد الصراع على طول خطوط المعركة الحالية، كما تهدف إلى تقسيم سوريا على نحو فعال إلى عدة مناطق شبه مستقلة واحدة يسيطر عليها النظام، ومنطقة أو أكثر تسيطر عليها المعارضة العربية، وأخرى يسيطر عليها الأكراد. وسوف تؤول بعض سلطات الدولة إلى تلك الجماعات، مما يسمح لها بالتحكم في المناطق التي تسيطر عليها اليوم إضافة إلى الرقابة الدولية.

أما المنطقة الرابعة والتي تمثل المساحة الأكبر من سوريا فسوف تبقى منطقة خالية من الأسلحة. ومن شأن وقف إطلاق نار دائم إعطاء المفاوضين الوقت للعمل على الشكل المستقبلي للدولة ومصير نظام بشار الأسد.

## - اللاجئون وتقليل خطر التطرف

مع تجمع الملايين من النازحين السوريين في المخيمات الصحراوية والأحياء الفقيرة في المدن، سعى الباحثون في معهد راند إلى فهم العوامل التي تؤدي إلى ارتقاء عدد كبير من هؤلاء النازحين في أحضان المتطرفين. وقد حدّد الباحثون المواضيع الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر كبيرة من التطرف بين النازحين. ووجد الباحثون، على سبيل المثال، أن اللاجئين وضعوا في مخيمات معزولة، مع فرص ضئيلة للعمل والتعليم والأمن، وهذا ما أدى إلى تسلل الجماعات المسلحة في هذه المخيمات.

ومن هنا يجب على الدول المضيفة أن تسمح للاجئين بحرية الحركة وتوفير الأمن الكافي إضافة إلى إيجاد فرص عمل للشباب بعد التعليم الأساسي. والجهود الحاسمة في هذا المجال هي الدعم والتمويل الدولي المستمر للنازحين ما دامت أزمة النزوح مستمرة.

### - روسيا والسؤال عن دول البلطيق

أكد باحثون في معهد راند أن الجيش الروسي قادر على الوصول إلى عاصمتي إستونيا أو ليتوانيا في غضون ٦٠ ساعة، دون أن يكون بإمكان حلف الناتو التصدي لمثل هذا الهجوم. والعواقب المحتملة من عمل الرئيس بوتين يمكن أن تكون رهيبية، ويحتاج ذلك إلى قليل من الحكمة للسماح بالأمل أن يكون بديلا عن إستراتيجية. وحسب معهد راند ينبغي على الولايات المتحدة البحث عن سبل لإجراء محادثات مع روسيا. وهناك مجالات للتعاون المتبادل بين البلدين مثل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية. وتطمح روسيا إلى مركز مرموق في النظام العالمي، وليس إلى دور مثير للمشاكل.

### - كوريا الشمالية والبطاقة الشاملة

أجرت كوريا الشمالية في أوائل أيلول من العام الحالي أقوى تجربة نووية وذلك اختبار لـ ٣٠ صاروخا باليستيا لمحرك صاروخ فضائي جديد. وقد شارك الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج شخصيا في هذه التجربة. وتدعو التجربة النووية لكوريا الشمالية إلى التشكيك في نهج الولايات المتحدة الذي يتبع «نهج الصبر الاستراتيجي منذ فترة طويلة».

### - أميركا الوسطى وتخفيض الهجرة

تعمل الولايات المتحدة مع حكومات السلفادور وهندوراس وغواتيمالا للحد من الهجرة الجماعية من خلال تخفيض النمو الاقتصادي، وتعزيز التعليم، واستهداف الشبكات الإجرامية. ولكن هناك الكثير مما يتعين القيام به على هذا الجانب من الحدود. وقد يكون السؤال الأكثر أهمية لصانعي السياسات هو كيفية دمج أطفال المهاجرين في المجتمع الأميركي. وعلى نطاق أوسع، تحتاج الولايات المتحدة إلى تبسيط نظام محكمة الهجرة لديها وذلك بزيادة عدد القضاة لاستلام قضايا أكثر في وقت أقل. كما ينبغي لها أن تستثمر في تكنولوجيات أفضل لتأمين الحدود واستهداف الشحنات الجوية والبحرية المشبوهة وكذلك الأفراد.

### - التجارة: التكيّف والاندماج

سوف تبقى الولايات المتحدة اللاعب المهيمن في الاقتصاد العالمي في المستقبل المنظور. ولكن سوف يكون عليها استيعاب القوى الصاعدة في العالم مثل الصين، وكذلك الدول النامية. ويجب على الولايات المتحدة أيضا أن تسعى جاهدة للحفاظ على النظام العالمي للتجارة وتعزيزه.

هذه لحظة حاسمة بالنسبة للاقتصاد العالمي. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تسعى جاهدة للحفاظ على النظام العالمي للتجارة وتعزيزه لأنه يساعد على تحفيز النمو حتى تتحسن حياة الفرد لديها.

وفيما يتعلق بالقضايا الداخلية الأميركية يمكن تلخيصها كالآتي :

- سياسة الماريجوانا: بعض المجهولين العظماء.
- الشرطة وعودة بناء الثقة.
- التعليم العالي والدراسة الحرة.
- الرعاية الصحية ما هو النظام الذي يعمل به، والنظام الذي لا يعمل به.
- قدامى المحاربين: الوفاء بالوعد.
- الإرهاب: أمن المطارات.
- الوضع الاقتصادي: الفائزون والخاسرون.

## العالم ما قبل الحرب العالمية الثانية يعاود الظهور<sup>(1)</sup>

العالم ما قبل الحرب العالمية الثانية يعاود الظهور-

مجلة جيوبولتيكل فيوتشرز - ٨-٩-٢٠١٦

-أوضح التقرير الذي نشره موقع Geopolitical Futures أن «عدم الاستقرار المستشري في أوروبا وآسيا وصل إلى معدّل لم يشهده العالم حتى خلال الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وجاء في التقرير «أن ما يقارب الـ ٥ مليارات من الـ ٧,٤ مليار شخص يعيشون على وجه الأرض يقيمون في أوراسيا. فأوراسيا هي قلب الإنسانية النابض. هذا المكان كان مضطرباً دائماً، لكن خلال الأعوام القليلة الماضية اتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة لا تُحمد عُقباها.

وأشار التقرير إلى أن «المرّة الأخيرة التي اهتز فيها الاستقرار كانت قبيل الحرب العالمية الثانية. وهذا لا يعني بالضرورة أننا متجهون نحو حرب جديدة في المنطقة، لكن بالتأكيد أننا دخلنا في مرحلة تاريخية جديدة، ونظام عالمي كله تغيرات ويحمل مخاطر متزايدة بشكل كبير.

تعيش أوروبا وروسيا والصين ومنطقة الشرق الأوسط حالياً حالة عدم استقرار. عدم الاستقرار في أوروبا اقتصادي واجتماعي ومؤسسي. وفي روسيا عدم الاستقرار اقتصادي واستراتيجي. أما في الصين فيوجد هزة اقتصادية واجتماعية. وكذلك الشرق الأوسط مهتز ثقافياً وعسكرياً. وما يحصل في الصين مغاير تماماً لما يحدث في الشرق الأوسط، لكن كليهما يعانيان من تغيرات كبيرة يصعب السيطرة عليها وإيقافها.

يغرق الشرق الأوسط في الحرب في الوقت الذي تغرق فيه الصين في الديكتاتورية. لكن هناك حقيقة واحدة هي عدم الاستقرار. وعدم الاستقرار الذي سبق الحرب العالمية الثانية انتهى إلى حرب شاملة. أما عدم الاستقرار اليوم فيمكن أن يصعد إلى حرب، وهذا الاحتمال غير مستبعد.

1-The World Before World War II Re-Emerges- geopolitical futures- 8-9-2016

<https://geopoliticalfutures.com/the-world-before-world-war-ii-re-emerges/>

وفي نظرة على السنوات العشر التي سبقت الحرب، كانت أوروبا محطمة اقتصادياً، بينما يعاني الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية، أما روسيا فكانت تعاني من القمع الوحشي، وكان ينظر إلى ألمانيا على أنها هي الحل. وفي الوقت الذي كانت الصين غارقة بالحرب الأهلية وبحرب مع اليابان في العام ١٩٣٠، قام السوفييت بزعزعة استقرار أوروبا سياسياً وفكرياً، فتدخل الأوروبيون والأميريكيون في الصين، وتنافست الولايات المتحدة مع اليابان اقتصادياً وكان الاستعداد للحرب جاهزاً.

### - ما قبل الحرب العالمية الثانية

في الواقع، يجب التفكير في الحرب العالمية الأولى والثانية كحرب واحدة مع هدنة. الحرب الثانية كانت استمراراً للأولى وتوسعت في أوراسيا. وهناك ثلاثة أسباب للحرب العالمية الثانية هي:

**السبب الأول:** صعود مجموعة جديدة من القوى -ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية- والتي كانت بحاجة لإعادة تحديد النظام العالمي. وقد غيرت ألمانيا والولايات المتحدة النظام الاقتصادي وبحلول العام ١٩١٤ ضغطت هاتان الدولتان من أجل إعادة هيكلة النظام العالمي، خصوصاً إعادة تحديد الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. وبعد الحرب العالمية الأولى تعافت ألمانيا من هزيمتها، وظهرت اليابان كقوة من الدرجة الأولى.

**السبب الثاني:** التداعيات الاقتصادية للحرب العالمية الأولى. أدى انهيار ألمانيا والآثار البشرية والمالية التي ترتبت على فرنسا وبريطانيا إلى خلق اضطرابات اقتصادية هائلة. وقد تفاقم هذا الوضع لأن ألمانيا التي كانت القوة التجارية المهيمنة لم يعد بإمكانها الاستيراد والتصدير، وخضعت روسيا لثورة زادت من تعطيل الحياة الاقتصادية وفتحت الباب أمام زعزعة الحركات السياسية. كما أن الناس الذين عاشوا المذابح في الحرب العالمية الأولى باتوا في عجز اقتصادي، وقد حصل الأمر نفسه في اليابان والهند والصين.

**السبب الثالث:** يأتي السبب الثالث من السببين الأولين، فقد خلقت الحرب العالمية الأولى حالة عدم ثقة مريرة بين الدول الأوروبية. كما أدى انهيار هابسبورغ وهوهنزوليرن ورومانوف والإمبراطورية العثمانية إلى ولادات جديدة لدول مستقلة لا تثق ببعضها ولا يمكن التنبؤ بسياساتها الخارجية. كذلك دفع التدهور الاقتصادي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى ارتفاع النزعة القومية في جميع الدول، وقد تجلّت هذه النزعة القومية بطرق مختلفة.

### - الشرق الأوسط والحروب

أمّا في الشرق الأوسط، فقد آلت الدول التي أنشأها البريطانيون والفرنسيون إلى الانحلال، وكانت دول يحكمها ديكتاتوريون. وقد حلّ الإسلام مكان العلمانية التي نشرها البريطانيون. حلّ الشرق الأوسط الجديد

مكان القديم. وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح هناك ارتفاع للوعي الإسلامي مقابل العداء لبريطانيا وتعيش هذه المنطقة الآن نفس مرحلة الحرب الثانية.

### - ماذا عن الموقف الأميركي؟

الموقف الأميركي كان الأهم. فقد دخلت الولايات المتحدة في كساد عميق عام ١٩٢٩ فانهمز نظامها السياسي لكنّه لم ينكسر. لم تكن واشنطن انعزالية كما يظنّ البعض إنما تجنبت الدخول في الحرب الأوروبية. وكانت منخرطة في العمق في المجالين السياسي والعسكري في شرق آسيا، وبقيت بعيدة عن طرق تقليل الإضرابات الداخلية والاستفادة من المسافة مع أوراسيا، حتى أعادت بناء اقتصادها.

### -.. أوراسيا اليوم

من المستحيل أن تحكم الولايات المتحدة العالم، فهي قوة عظمى ولكنها ليست قادرة على كل شيء، كما أنه لا يمكن النظر لأي صراع في العالم على أنه قضية أميركية. فالولايات المتحدة تتحرك من أجل إدارة موازين القوى الإقليمية. إنها ليست انعزالية، لكنها تتبنى الطرق البريطانية والرومانية والتدخلات المحدودة وتدعم بالمقابل القوى الإقليمية للحفاظ على التوازنات، وتحفظ بالتدخل للحظة الأخيرة. كما فعلت إبان الحرب العالمية الثانية في معركة النورماندي الشهيرة.

### - استنتاج

إنّ عدم الاستقرار المستشري في أوروبا والصين وروسيا والشرق الأوسط -والتي تعتبر كلّها أجزاء من أوراسيا- أمر لم يشهده العالم منذ الأعوام التي سبقت الحرب العالمية الثانية. ويأخذ عدم الاستقرار أشكالاً مختلفة. وتحتاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية العالم ويتوسع القتال في الشرق الأوسط وعلى الحدود الروسية، كذلك هناك نشاطات عسكرية في بحر الصين. هذه الصراعات لم تنشأ من حريق واحد لكنّها بدأت تتفاعل. والأمر المثير هو عودة الولايات المتحدة إلى الموقف الذي اتخذته قبل الحرب العالمية الثانية. أمّا

العامل الأخطر فهو أنه لا توجد قوات واضحة قادرة على وقف القتال في الشرق الأوسط، وحلّ الأزمات الأوروبية الداخلية والأزمات الاقتصادية والإستراتيجية الروسية وأزمات الصين المتنوعة. ومن دون هذه القوى غير الظاهرة سوف تستمرّ هذه الأزمات وتكبر. ولا يبدو أنّ هناك قوة قادرة على احتواء الأزمات الحاصلة في الوقت الحالي.

الاستنتاج الوحيد المتبقي هو تصاعد الأزمات في أوراسيا وذلك يعني إعادة تشكيل المنطقة كما حصل من قبل خلال الحرب العالمية الثانية.